جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مـجلة البحوث
الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الثالث والأربعين ـ "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م ـ ١٤٤٥هـ"

التنمية المستدامة وأثر تداعيات COVID-19 على أهداف الخطة التنموية الشاملة ٢٠٣٠ وانعكاسات ذلك على اتجاهات معدلات الفقر العالمية

Sustainable Development And The Impact Of The Repercussions Of Covid-19 On The Goals Of The Comprehensive Development Plan 2030 And Its Implications For Global Poverty Trends

الدكتـــور
عمرو محمد يوسف محمد
مدرس بقسم الإقتصاد
المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة
وزارة التعليم العالي

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التنمية المستدامة وأثر تداعيات COVID-19
على أهداف الخطة التنموية الشاملة ٢٠٣٠
وانعكاسات ذلك على اتجاهات معدلات الفقر العالمية

Sustainable Development And The Impact Of The Repercussions Of Covid-19 On The Goals Of The Comprehensive Development Plan 2030 And Its Implications For Global Poverty Trends

الدكتـــــور

عمرو محمد يوسف محمد

مدرس بقسم الإقتصاد

المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة

وزارة التعليم العالي

التنمية المستدامة وأثر تداعيات COVID-19 على أهداف الخطة التنموية الشاملة ٢٠٣٠ وانعكاسات ذلك على اتجاهات معدلات الفقر العالمية

عمرو محمد يوسف محمد

قسم الاقتصاد، المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة، وزارة التعليم العالي، الأسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: amr.yousef@eia.edu.eg

ملخص البحث:

تعرض اقتصاد دول العالم بجميع درجات نموه وتطوره لتقلبات شديدة الوطأة بسبب تفشي جائحة كورونا وما تخلف وراؤها من أثار سلبية على معدلات النمو والإنتاجية نتيجة ما تم اتخاذه من تدابير وسياسات وبرامج حمائية كان الغرض منها التحكم في تفشي المرض وتقليل الأثار السلبية على المواطنين ، حيث تمثلت تلك الإجراءات ما بين تدابير الإغلاق التام أو المؤقت ووقف حركات النقل الداخلية والخارجية مما أثر على خطوط الإمداد ووقف حركات السياحة وغلق العديد من الشركات والمشروعات والكيانات الصغيرة مما أدى إلى تسريح العديد من حجم العمالة وزيادة أعباء الأسر المعيشية مما أنذر بوجود تحد جديد أمام مكافحة الدول للفقر في محيطها الجغرافي ومؤشر لتعطل الحراك الدولي نحو اهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى زيادة الديون الخارجية لبعض الدول لتوجيه جزء من تلك التدابير نحو ملف الصحة ودعم ملف الضمان الاجتماعي لتجنب فقر الأسر ، وقد تبنت مصر ومنذ اعلان تفشي الجائحة العديد من تلك التدابير والتي كان لها الأثر الإيجابي نحو عدم اتساع فوهة الفقر المدقع أثناء الجائحة وذلك بتضافر جميع الجهات المعنية حكومية كانت أو ضمن منظمات العمل المدني بالرغم من وجود تحديات تشكل أعباء إضافية بجانب الجائحة كالزيادة السكانية المضطردة وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على ورادات السلع الأساسية وموجات التضخم الجامح، مما يعطى برنامج مصر في مواجهة الأزمة الصحية وعلى مدار ثلاث سنوات

نهجًا ونسق للمجتمع الدولي للأخذ به أثناء الظروف الطارئة خاصة فما يتعلق برعاية الأسر الأكثر احتياجا ممن يقعون تحت وطأة الفقر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الفقر، جائحة كورونا، الأمن الغذائي، البطالة، الاقتصاد العالمي.

Sustainable Development and The Impact of The Repercussions of COVID-19 on The Goals of The Comprehensive Development Plan 2030 and Its Implications for Global Poverty Trends

Amr Mohamed Youssef Mohamed
Department of Economics, The Egyptian Institute of Alexandria Academy for Management and Accounting, Ministry of Higher Education, Alexandria, Egypt.
E-mail: amr.yousef@eia.edu.eg

Abstract:

The economies of the world, at all levels of growth and development, have been exposed to severe fluctuations due to the spread of the coronavirus pandemic and its negative effects on growth rates and productivity. This is a result of the measures, policies, and protective programs that have been implemented to control the spread of the disease and mitigate its negative impact on citizens. These measures have included complete or temporary lockdowns, halting domestic and international transportation, which has affected supply chains, halted tourism, and led to the closure of many small businesses, projects, and entities. As a result, many workers have been laid off, placing additional burdens on households and posing a new challenge for countries in their fight against poverty within their geographic surroundings. It also indicates a disruption in international efforts towards sustainable development goals. In addition, some countries have increased their external debts to allocate a portion of those measures towards the health sector and supporting social security to avoid family poverty. Egypt has adopted many of these measures since the outbreak of the pandemic, which had a positive impact on preventing the expansion of extreme poverty during the pandemic. This was

achieved through the collaboration of all relevant parties, whether governmental or within civil society organizations, despite the existence of additional challenges alongside the pandemic, such as continuous population growth, the impact of the Russian-Ukrainian war on commodity prices, and rampant inflation. This highlights Egypt's program in facing the health crisis and providing a framework for the international community to follow during emergency circumstances, especially concerning the care of the most vulnerable families living in poverty.

Keywords: Sustainable Development, Poverty, Corona Pandemic, Food Security, Unemployment, Global Economy.

مقدمة

شهد العالم أجمع لظاهرة صحية شكلت تبعاتها جائحة طبية عالمية التأثير وخاصة تلك التأثيرات على وتيرة ومسار اقتصادات كبري بدول العالم لتكون أكثر وطأة وتأثيرًا على اقتصادات الدول النامية والاقتصادات الناشئة ومن بينها مصر ، الأمر الذي جعل دول العالم ببذل جهود مضاعفة للحفاظ على وجه الحياة البشرية كغرض أساسي لها، فضلًا عن تجنب الظواهر الاقتصادية السلبية لتبعات جائحة كورونا والتي كان من بين أهم أثارها هي اتساع فوهة الفقر بين سكان العالم نتيجة للتدابير والاحتياطات التي تم ترجمتها في شكل برامج حمائية فورية وما تبعها من حالات لغلق الحدود والمعابر والإغلاق التام وتعطل سبل الحياة ليصيب جميع أوجه النشاط الاقتصادي بشلل كبير .

وتأتى الجائحة في وقت كانت تهتم الدول فيه بتنفيذ أولى خطوات التنمية المستدامة وخطة ٢٠٣٠ ، لتتعطل معها مسار ووجهة العديد من دول العالم لاقتصاد يبحث عن التحوط بدلاً من اقتصاد يبحث التنمية والازدهار لتعويض الخسائر الاقتصادية الناجمة نتيجة التعرض للجائحة ، وقد كان ذلك في العديد من الدول بتوجيه جزء كبير من موازناتها إلى دعم ملف الصحة وتوفير الأمصال فضلا عن البحث عن سبل لمواجهة التبعات والتداعيات الاجتماعية لانتشار الفيروس والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومات وتقديم الدعم اللازم لملف الفقر باعتباره من أولويات خطة التنمية المستدامة حتى قبل وجود الجائحة والتي أدت إلى فرض أولوية قصوى لهذا الملف أمام الدول لارتباطه الوثيق بجميع أهداف التنمية المستدامة.

وعن الأهمية التي فرضتها الجائحة لملف الفقر حيث بينت تلك الظاهرة الارتباط الوثيق باقتصادات بعض الدول النامية الضعيفة والتي كان في غير مقدورها حتى قبل وجود الجائحة لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها وكذا توفير الحد الأدنى للحياة من وظائف بدخول تؤمن لهم متطلباتهم الضرورية و توفير التعليم المناسب والدعم السلعي والسكن الملائم والاهتمام بالصحة العامة، لتأتى الجائحة لتضع تلك التحديات مجتمعه في ثلاث سنوات شكلت جميعها

تحديًا لجميع الدول خاصة النامية منها لتوفير تلك الأساسيات وبشكل ضروري خاصة مع تبعات التدابير والاحتياطات التي اتخذتها معظم الدول والذى أثر سلبًا على مسار التوظيف والدخول وأصحاب المهن المؤقتة وقطاع المشروعات الصغيرة وتعطل خطوط الإمداد الدولي، مما زاد الأمر سوء بالنسبة لشريحة عريضة من سكان تلك الدول وتعرضهم ليس وحسب لما يسمي بالفقر بل لفقر متعدد الأبعاد.

وقد أولت مصر اهتماما خاص بملف الجائحة عقب الإعلان عنها من قبل منظمة الصحة العالمية بفرض العديد من القيود والتدابير الاحترازية وكذلك بوضع وتعديل بعض التشريعات وجعلها أكثر مرونة من ذي قبل والتي سمحت بإعطاء أجال بالنسبة لمستحقات الدولة ضريبيا تجاه الشركات وكذلك بمنح العديد من الاستثناءات والمنح وتوفير الدعم والأمن الغذائي وصرف معاشات وإعانات مؤقته ودعم الملف الصحي حيث تشابكت الجهود في مواجهة الفقر وتعزيز رؤية الدولة نحو خطة التنمية الشاملة ٢٠٣٠، وذلك بالرغم من وجود تحديات عديدة كانت متواجدة قبل الجائحة أو ظهرت عقب ظهورها كالتعداد السكاني المتزايد وما يمثله من عبء إضافي على كاهل موازنة الدولة لتوفير الاحتياجات الأساسية لها كالصحة والتعليم والغذاء اضافة إلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على سلة غلال العالم وما شهده العالم عقب ذلك من تقلبات للأسعار وتضخم مستورد جامح باتت معها السياسات المالية والنقدية ضعيفة وغير قادرة على مواجهة تلك الموجات التضخمية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في الكشف عن أهم الإستراتيجيات والتدابير المتخذة من قبل الدول وعلى رأسها مصر في مواجهة تداعيات الأزمة وعن تأثير تلك التدابير في تقليل حدتها على المدرجين تحت خط الفقر وفقا لمستويات دخلهم وكيف ألت إليه معدلات الفقر المسجلة نتيجة تلك الإجراءات ، حيث أضحى العمل على وضع إستراتيجية جاهزة للتعامل مع الظواهر والجوائح الطبية الطارئة والعمل على حماية الأمن الاجتماعي وتوفير الحماية لطبقة السكان

الأولي بالرعاية أمر حتميًا وفقا لما أوصت إليه منظمة الصحة العالمية بوضع ملف الصحة قيد الاهتمام مع تقليل تبعات الظواهر والآثار الاقتصادية السلبية اجتماعيا.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهمية الإستراتيجيات والتدابير التي تم اتخاذها في مواجهة جائحة كورونا وكيفية تأثير ذلك على معدلات الفقر أثناء وجود الجائحة وعلى مسيرة خطط المجتمع الدولي للتنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠ الاقتصادية، إضافة إلى عدة نقاط هامه أخري ومن بينها:

- أهمية ملف الفقر ومكافحته في تحقيق خطط التنمية المستدامة.
- الآثار الاقتصادية السلبية الخاصة بوجود جائحة كورونا.
- عرض التجارب والتوجهات الدولية في دعم ملف الفقر أثناء وجود جائحة كورونا.
- البرامج والتدابير التي اتخذتها مصر للحد من تنامي ظاهرة الفقر عن حدود ما قبل الجائحة.

إشكالية الدراسة

تعد جائحة كورونا كونها ظاهرة تتعلق بالصحة هي أول اختبار حقيقي في العصر الحديث لمدى قدرة الدول على الاستعداد والجاهزية لمواجهة تداعيات تلك الأزمة خاصة فيما يتعلق بملف الفقر كونه أولى أهداف التنمية المستدامة وخطط الدول نحو التنمية الشاملة ٢٠٣٠ ، حيث فرضت تلك الجائحة عدة تدابير وإجراءات وقائية كانت ولا زالت لها الأثر على وتيرة الاقتصاد العالمي ، والذى أدى بدوره إلى تعطيل خطط التنمية المستدامة في بعض الدول وخاصة النامية منها وكذا الاقتصادات الناشئة ، مما أدى إلى احتمالية وجود فقراء جدد ينضمون إلى نسبة السكان الحاليين والمدرجين فعليا طبقا للمقاييس العالمية لمعدلات دخولهم تحت وطأة الفقر والعوز ، ونظرًا لأهمية دراسة هذه المرحلة العمرية من تاريخ البشرية ودراسة التدابير الخاصة لمواجهة تلك الأزمة وتأثيراتها

على الاقتصاد بشكل عام وعلى معدلات الفقر بشكل خاص، فسوف تجيب الدراسة على التساؤلات التالية :

- أهمية التنمية المستدامة للبشرية
- ما هي تداعيات ظهور الجائحة وأثارها السلبية على اقتصادات الدول
- ما هي نوعية الإجراءات والتدابير من قبل المجتمع الدولي تجاه الجائحة
- أهم التدابير الوقائية التي اتخذتها مصر وإجراءاتها للحد من تفاقم ظاهرة الفقر لتعزيز رؤية ٢٠٣٠

منهج البحث

تم بحث ما يسمي بالفقر وتباعته و مسبباته في العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن دراسة تلك الظاهرة إثر الجوائح الطبية الطارئة وبشكل عالمي كجائحة كورونا لم تأتي بها الكثير من الدراسات نظرًا لعدم تعرض العالم لمثل هذه الظواهر الطبية والصحية لعدة قرون ماضية ،ومن أجل ذلك فقد تناول البحث الدراسة الفعلية للتدابير والسياسات والإستراتيجيات والتي كان هدفها امتصاص أثار الأزمة اقتصاديا واحتواء عدم تفاقم معدلات الفقر كنتيجة حتمية لبعض الإجراءات والتدابير الاقتصادية الصارمة ، بالاعتماد على التالي:

- المنهج الوضعي المقارن: اعتمدت الدراسة على المنهج الوضعي المقارن الذي يَصِف الحقائق والوقائع والأحداث الدولية والتجارب مع وضع التفسيرات المنطقية لها في ضوء النتائج التي انتهت إليها والانعكاسات الإيجابية والسلبية لكلٍّ منها.
- المنهج الاستنباطي: يرتكز البحث على الأبحاث العلمية والمقالات المتخصصة وتقارير الجهات المعنية دولية كانت أو محلية المرتبطة بموضوع البحث؛ سواء كانت محلية أو دولية.

خطة البحث

تنقسم خطة البحث لعرض كافة الأفكار الخاصة بمشكلة البحث ودراسة آثارها؛ فقد قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى المباحث والمطالب الآتية:

المبحث التمهيدي: ماهية التنمية المستدامة وأهميتها

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده المتنوعة

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لتطور التنمية المستدامة

المبحث الأول: التنمية المستدامة واستهداف القضاء على الفقر

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة المختلفة

المطلب الثاني: استهداف الفقر والقضاء عليه

المبحث الثاني: جائحة covid-19 **وخطط التنمية المستدامة**

المطلب الأول: ظهور الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

المطلب الثاني: تداعيات الجائحة على اقتصادات الدول

المبحث الثالث: أدوات القضاء على الفقر دوليا في ظل الجائحة

المطلب الأول: دول الإتحاد الأوروبي وتدابير المواجهة

المطلب الثاني: الدول العربية ومواجهة أثار كورونا

المبحث الرابع: تدابير مواجهة الفقر المقترن بالجائحة في مصر

المطب الأول: إجراءات وتدابير مصر الوقائية في مواجهة الأزمة

المطلب الثاني: التدابير الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الفقر

المبحث التمهيدي
ماهية التنمية المستدامة وأهميتها

يهتم المجتمع الدولي بتطبيق ما يسمي بالتنمية المستدامة والتي تحظى باهتمام جميع الدول بمختلف درجات نموها الاقتصادي، حيث تسعي هذه الدول جاهدة في تحقيق تطوير وتنمية مواردها الاقتصادية دون الانتقاص من حق الأجيال القادمة ، وعلى إثر أهمية دراسة التنمية المستدامة في صدر الدراسة الماثلة والتي تعني بأثر جائحة كورونا بأهداف التنمية المستدامة ومدى تأثر عنصر الفقر باعتباره ضمن أهم وأول أهداف التنمية المستدامة ، ولذلك فكان لابد لهذا المبحث التمهيدي دراسة أهمية التنمية المستدامة وأبعادها وتاريخ نشأتها وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول
مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده المتنوعة

أرست الأمم المتحدة مصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development بهدف تطوير الموارد الطبيعية والبشرية للكرة الأرضية، وكفاءة تناول المفهوم اقتصاديا واجتماعيا شريطة ألا يكون هذا التناول يمس أو يمثل خطراً على حق الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها الخاصة بها.

يعد أول استخدام لمفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، هو أول تعريف صريح ومؤسسي لهذا المصطلح وذلك من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" والصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧ ، حيث جاء تعريفهم بأن التنمية المستدامة "هي التنمية التي تسمح بتلبية حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجيتهم "[(١)].

---

(١) تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٨٣م برئاسة Brundtland رئيسة وزراء النرويج وعضوية ٢٢ شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في

وقد قدم البنك الدولي The World Bank مفهوماً للتنمية المستدامة على أنها " تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمر عبر الزمن "[١].

وجاء تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO للتنمية المستدامة على انها تنمية تتضمن عمليتي الإدارة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية، بما يضمن إشباع الحاجات الإنسانية في الحاضر والمستقبل، على ان تتضمن أربعة عناصر هامه (غير مضره بيئياً، ملائمة التكنولوجيا، قابلة للتطبيق اقتصادياً، مقبولة اجتماعيا) [٢].

وقد برز مفهوم التنمية المستدامة بعد الحرب العالمية الثانية وحصول العديد من دول العالم على استقلالها السياسي حيث أطلقت الدول الرأسمالية الكبرى على تلك الدول "دول العالم الثالث" وبرروا استخدام هذا المصطلح بمعاناة هذه الدول من الفقر والجهل بسبب مشكلة "التخلف" وليس سبب استعمارها سنوات طويلة، ومن ثم طرح مفهوم "التنمية" كأداة تستطيع من خلالها تلك الدول أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة [٣].

العالم، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بيئة النظام الاقتصادي العالمي.

(١) لمزيد من التفصيل يرجى مراجعة الرابط التالي للبنك الدولي http://www.worldbank.org

(٢) لمزيد من التفصيل يرجى مراجعة الرابط التالي لمنظمة الاغذية والزراعة http://www.fao.org

(٣) احمد بشارة – "التنمية المستدامة" مفهومها، أبعادها، مؤشرتها – مقالة منشورة على الإنترنت بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٥ – على الرابط التالي: http://www.masralarabia.com20/2/2021

"ثم جاء مفهوم التنمية المستدامة ليطل علينا من جديد في أوائل التسعينات من خلال إعلان جوهانسبرج الذي حضره كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، وتم اعتماده رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ثم استخدمه بان كي مون بديلاً لمشروع قيم الألفية، الذي سبق طرحه الأمين العام السابق بمثابة الاقتراب من سنة ٢٠٠٠ حينها".

وقد حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢م المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب العشرين تعريفاً للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربعة مفاهيم [١] أساسية كما يلي:

١- المفهوم ذات البعد الاقتصادي

بالنسبة للدول الصناعية " هي عبارة عن إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والانتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم"، اما بالنسبة للدول الفقيرة "هي عبارة عن توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً".

٢- المفهوم ذات البعد الاجتماعي أو الإنساني

هي تلك التنمية التي تسعى من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

٣- المفهوم ذات البعد البيئي

هي تلك التنمية التي تحمى الموارد الطبيعة والزراعية والحيوانية وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية.

٤- المفهوم ذات البعد التقني

هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وينتج عنها أقل أثر ممكن من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

---

(١) يراجع في ذلك

-World Resources 1992-93, Guide to Global Environment, Toward Sustainable Development, in collaboration with The United Nations Environment Program and The United Nations Development Program, on line BY http://www.wri.org/publication/world-resources-1992-93

وعلى ذلك يمكن وضع مفهوم محدود للتنمية المستدامة على انها تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو بما يكفل تلبية احتياجات الإنسان [١]، دون التأثير سلباً على النظام البيئي وقاعدة الموارد الطبيعية، فهي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وكذلك حماية البيئة.

المطلب الثاني
المراحل التاريخية لتطور التنمية المستدامة

مرت التنمية المستدامة بالعديد من المراحل التاريخية، حيث تطور هذا المفهوم ليتخذ أشكالاً وأبعاداً مختلفة من حين لأخر، وهذا ما سوف يتم عرضه على النحو التالي:

- **مؤتمر أستوكهولم ١٩٧٢م** [٢]

وكان من نتائج هذا المؤتمر إعلاناً تضمن ٢٦ مبدأ، حيث مثلت التنمية المستدامة فيه تياراً قوياً، وإن لم تعمل اللجنة العالمية للبيئة على صياغة المفهوم إلا بعد انقضاء سنوات عديدة على هذا المؤتمر.

---

(١) يراجع في ذلك

- د/ عفيف عبد الحميد – فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٢:٢٠٠١ – رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر – ٢٠١٤ – صـ٥٧

- ف.دوجلاس موسشيت – "مبادئ التنمية المستدامة" – ترجمة بهاء شاهين – الدار الدولية للاستثمار الثقافية – ٢٠٠٠

(٢) غونتر هاندل – إعلان مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة البشرية "إعلان ستوكهولم ١٩٧٢م وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢" ،

United nation, Audiovisual library of international law
legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

وقد عبر المؤتمر عن قيمة اجتماعية جديدة جديرة بالاحترام في إطار القانون الدولي البيئي، وقد عمل الإعلان على تحديد أولى لمفهوم الاستدامة مع الاهتمام "بالجيل الاول" من المشاكل البيئية ولا سيما الاهتمام بالبعد القطاعي.

- **مؤتمر ريو دي جانيرو ١٩٩٢م** [١]

شارك في مفاوضات قمة الأرض والمنعقدة ما بين ٣ الى ١٤ يونيو ١٩٩٢ ما يقارب نحو ١٥٦ دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية وتمخض عن المؤتمر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للتحالف بين المهتمين بالبيئة والتنمية معاً.

ولولا مؤتمر ستوكهولم من جهة، ومؤتمر ريو من جهة أخرى لما كتب النجاح لحركة البيئة ولبنية الحكامة البيئية الشاملة، ومن أهم ما يلفت في هذا الإعلان هو المادة العاشرة منه والمتعلقة بالمعلومات، والمشاركة وحق المراجعة امام القضاء في المجال البيئي، الأمر الذي يدل على الحق في العيش في بيئة نظيفة.

وقد ركز المؤتمر على الاعتراف بالحق في التنمية وإدماج حماية البيئة في مسارات التنمية والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة وكذلك ارتباط التنمية المستدامة باجتثاث الفقر.

- **مؤتمر كوبنهاجن ١٩٩٥م** [٢]

عقد المؤتمر بالدنمارك بتاريخ ١١/ ١٢ مارس ١٩٩٥ ، وقد ضم نحو ١٣٤ دولة، وقد سعي هذا المؤتمر للتأكيد على إبراز الصلة بين مكافحة الفقر والسعي إلى تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي وإيجاد العمالة المنتجة، وقد أكد أيضاً هذا المؤتمر على المسؤولية الجماعية

---

(١) شكراني حسين – "من مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢م إلى ريو +٢٠ لعام ٢٠١٢م مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية" – مجلة بحوث عربية – مركز دراسات الوحدة العربية – العددان ٦٤:٦٣ – ٢٠١٣ – صـ١٥٢

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للبيئة الاجتماعية "كوبنهاجن٦/ ١٢ مارس ١٩٩٥" – الأمم المتحدة – نيويورك مركز وثائق الأمم المتحدة (A/Conf.166/9) – ولمزيد من المعلومات

http://www.un.org 15/2/2021

للدول حيث أن تحقيق التكامل المستدام والمتواصل لن يتسنى إلا بمشاركة جميع المؤسسات وكافة الأفراد ذوي النوايا الصادقة، وكذلك ضمان تحقيق ما يسمي بتأمين السلام الاجتماعي.

- **مؤتمر نيويورك ٢٠٠٠م** [١]

أقر رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في نيويورك في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٠م في أضخم لقاء لقادة العالم في التاريخ، إعلان الأمم المتحدة للألفية وقد الزم هذا الإعلان شعوب العالم بشراكة عالمية جديدة ترمى إلى الحد من الفقر المدقع، كما وضع سلسلة من الاهداف التي حددت مهلة تحقيقها كلها بحلول العام ٢٠١٥ والتي باتت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية.

وتمثلت تلك الأهداف بالقضاء على الفقر والجوع وتحقيق تعميم التعليم وتقرير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة الأمومية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الامراض إضافة إلى كفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- **مؤتمر جوهانسبرج ٢٠٠٢م** [٢]

عقد هذا المؤتمر بجنوب إفريقيا وكان الغرض منه تحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نمواً سكانياً يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء

---

(١) مقال بعنوان " الأهداف الإنمائية للألفية" – منشور على الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – UNHCR – ولمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الرابط التالي (١٢/ ٢/ ٢٠٢١)

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc272bb.html

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة " جوهانسبرج- جنوب إفريقيا" – ٢٦أغسطس / ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ – الامم المتحدة – نيويورك – مركز وثائق الأمم المتحدة (A/Conf.199/20) ولمزيد من المعلومات (٢٦/ ٣/ ٢٠٢١) http://www.un.org

والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي ، واعتبر المؤتمر أن جدول أعمال القرن ٢١ والذى تم إقراره في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية " مؤتمر قمة الأرض" والمنعقد في ريو دي جانيرو ١٩٩٢ ، هو خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة وقد أعطى المؤتمر زخماً جديداً في مجال الالتزام بتوفير الموارد واتخاذ إجراءات عدة من أجل تحقيق الاستدامة على نطاق عالمي .

- **مؤتمر ريو دي جانيرو ٢٠١٢م** [١]

عقد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة بتاريخ ٢٠/ ٢٢ يونيو ٢٠١٢ وعرف باسم ريو +٢٠ ويتبادر إلى الذهن أن الهدف من المؤتمر هو تقييم ٢٠ سنة من العمل البيئي، أي الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٢ ، لكن الواقع هو تقييم فترة ٤٠ عاماً لأنه يمكن قراءة الجهود الدولية البيئية والمعوقات التي اعترضتها خلال هذا المسار.

وفى خطوة استباقية لربح رهانات وتحديات السياسات البيئية العالمية حضرت فرنسا مثلاً تقارير عشرون عاماً من البيئة المستدامة، بالإضافة الى دول ومنظمات دولية أخرى، أما معظم الأقطار العربية فقد استعرضت الجهود التي كانت بها بدون التركيز على اهمية تقييم السياسات البيئة العامة والقيام بتشخيص أسباب عدم إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في خيارتها واستراتيجياتها وخططها التنموية.

- **مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية ٢٠١٥م بنيويورك** [٢]

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م وافقت ١٩٣ دوله عضو بالأمم المتحدة في هذا المؤتمر على أهداف عالمية جديدة للخمسة عشر عاماً القادمة ٢٠١٦/ ٢٠٣٠ ، حيث تتضمن الوثيقة ١٧ هدف من أهداف التنمية المستدامة.

---

(١) د/ عبد الله عبد الرحمن البريدي – التنمية المستدامة " مدخل تكاملي لمفاهيم التنمية المستدامة" – العبيكان للنشر – الطبعة الاولى – ٢٠١٥ – صـ ٤٥

(٢) منشور على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، ولمزيد من التفصيل مراجعة الرابط التالي (٢٥/ ٣/ ٢٠٢١)

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

وبحلول يناير الماضي من عام ٢٠١٦م فقد بدأ رسمياً نفاذ تلك الاهداف الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، حيث بات لازما على الدول العمل واضعه نصب أعينها، هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع، وعلى حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

وبتاريخ ٢٢ ابريل الماضي تم الاتفاق دولياً في قمة المناخ بباريس، حيث اتفقت بموجبه جميع البلدان على العمل على حصر ارتفاع درجة حرارة العالم فيما دون درجتين مئويتين، والسعي الحثيث، بالنظر إلى ما يشكله الارتفاع من مخاطر شديدة، نحو خفضه إلى درجة مئوية ونصف. ويعد تنفيذ اتفاق باريس أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد الظاهر من محاولات تلك الدول أن التنمية في حد ذاتها عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل ، ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات والإستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة في ظل تضحيات جسيمة مقرونة بعزيمه وإصرار ومثابرة من قبل شعوب وأبناء الدول النامية ، وفى نفس الوقت يتعين على الدول المتقدمة أن تقدم للدول النامية العون المادي والمعنوي وأن تتبع السياسات المؤازرة وأن تزيل ما وضعته من عوائق أمام وارداتها وعلى الأخص الصناعية من الدول النامية ، كما يتعين على المنظمات المالية الدولية والإقليمية أن تزيد من مساعداتها المقدمة للدول النامية[1].

وببلوغ هذه المرحلة تعد أخر ما اتفق عليه مسؤولي الدول ورؤسائها، فقد بات على كل دوله السعي الجاد نحو بناء نظام تكاملي يكفل لها وضع أهداف التنمية المستدامة وأبعادها على

---

(١) د/ محمد عبد العزيز عجمية، د/ إيمان عطية ناصف – التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية" – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – ٢٠٠٠ – صـ٧

خارطة طريقها تمشياً مع غيرها من الدول التي قطعت شوطاً كبير في تحقيق طموحها في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول
التنمية المستدامة واستهداف القضاء على الفقر

تعد التنمية في حقيقة الأمر عملية حضارية تشمل مختلف أوجه النشاط الإنساني في المجتمع بما يحقق غاية الأفراد ويطلق قدراتهم ويطور كفاءتهم، وتتبلور فلسفات التنمية المختلفة من خلال نسق القيم السائدة والظروف المختلفة التي تحيط بكل دولة، ومن ثم فإن دراسة البعد الاقتصادي وحده على حساب الأبعاد الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية هي رؤية من منظور أحادي وبالتالي لا تفهم عملية التنمية الاقتصادية إلا في إطار نسق متكامل وإطار معرفي شامل اجتماعي وسياسي وثقافي وعقائدي بل نفسي وبيئي أيضاً [(١)].

ومن المسلم به بأن التنمية المستدامة في حقيقة الأمر لم تعد ترفًا فكريًا بل أصبحت مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع ثمار مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة لشعوب الأرض قاطبة، حيث ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك أيضًا بالمسائل الاجتماعية الأخرى، حيث ستكون النتيجة إذ ما تم التصدي وبصورة كاملة لتحول المجتمع

---

(١) يراجع في ذلك

- د / احمد رمضان نعمه الله، د / محمد سيد عابد، د / ايمان عطية ناصف – النظرية الاقتصادية الكلية – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية – ٢٠٠٠ صـ٣٨٣
- د / مصطفي محمود عبد السلام – محاولات التنمية طبقا للإطار الإسلامي "تجارب ماليزيا، اندونيسيا، باكستان" – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثالث عشر – العدد الأول – يونيو ٢٠٠٥ – معهد التخطيط القومي – صـ١٦٨

وإدارة البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي، فإن النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر على الأمد البعيد [١].

ويعني ها البحث بدراسة أبعاد التنمية المستدامة والقضاء خاصة على الفقر وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول
أبعاد التنمية المستدامة المختلفة

تتضمن التنمية المستدامة مفهوماً تنموياً شاملاً وبديلاً يضم أبعاد رئيسية تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي وكذلك البعد البيئي والبعد التقني ، حيث تتفاعل تلك الأبعاد منتجة في نهايتها تنمية ذات صفه مستدامة [٢] ، وذلك وفقاً لما أصدرته لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض عام ١٩٩٦م وذلك بكتاب بعنوان indicators of sustainable development framework and methodologies حول مؤشرات التنمية المستدامة حيث يتضمن نحو ١٣٠ مؤشراً مصنفة لأربعة أبعاد رئيسية [٣]، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار للتوصل الى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة ، وذلك على النحو التالي :

---

(١) د/ قادري محمد الطاهر، د/ الحدى نجوية – أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر – بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – العدد ٥١١ – السنة مائة وأربعه – يوليو ٢٠١٣ – صـ ٩١

(٢) باتر محمد على وردم – العالم ليس للبيع " مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" – الأهلية للنشر والتوزيع – لبنان – ٢٠٠٣

(٣) د/ على عبد الكريم الجابرى – دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن – عمان – دار دجلة – ٢٠١٢ – صـ٥٩

- **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وذلك لتلبية احتياجات السكان دون التأثير سلباً على الأجيال المستقبلية والعمل على تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية التي تصل إلى أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة ، ويتكون البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من مجموعة من العوامل على النحو التالي :

- حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
- المسؤولية المجتمعية عن التلوث ومعالجته.
- التنمية المستدامة للدول الأكثر فقراً.
- المساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات.
- الحد من التفاوت في الدخول.

- **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**

إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم ، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم ، بالإضافة إلى عنصر العدالة والإنصاف والمساواة ، حيث يوجد نوعان من هذا الإنصاف وهما إنصاف الأجيال المقبلة التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار ، اما النوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية ، وتهدف التنمية الى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتحسين فرص التعلم ، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة .

- **البعد التقني للتنمية المستدامة**

لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين اداء المؤسسات الخاصة وأدت إلى

استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

وأدت الاتصالات أيضاً دور كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة فمع تقييم بعض الخبرات في ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية والإعلام متعدد الوسائط قد ساعد في تدريب المزارعين، وقادت الشبكة الدولية للمعلومات للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة بهذه المناطق.

المطلب الثاني
استهداف الفقر والقضاء عليه

بـ يناير ٢٠١٦، بدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية – يسهل الوصول إليها – في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد العالمي، ستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمي التي تعتمدها اللجنة الإحصائية [١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك

- http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

ويمكن عرض تلك الأهداف على النحو التالي:

مؤشرات قياس [١] الفقر والقضاء عليه كهدف أول للتنمية المستدامة

" القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة– ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار – ضمان التعليم الجيد المصنف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام ، وتشجيع الابتكار – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ أثاره – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحيرة واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي – السلام والعدل والمؤسسات– تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"

(١) المؤشرات عبارة عن أدوات الاتصال والمعلومات: فهي تحدد مجموعة من المعلومات من خلال تجميع البيانات المختلفة والمتعددة، مما يجعلها أكثر دلالة وهي بالتالي تعمل على تبسيط المعلومات وتسهيل فهم الظواهر التي غالبا ما تكون معقدة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

والمؤشر هو معلومة موجزة ومبسطة تستخدم لوصف حالة تطور عمل ما أو عواقب ونتائج هذا العمل وذلك بهدف تقييم ومقارنتها بوضعية في تاريخ فارط أو مستقبلي أو وضعية بنفس التاريخ وفي مسائل مماثلة. وللمؤشرات وظيفتين رئيسيتين هما، الحد من عدد القياسات والمعايير الضروري لقياس الحالة – تبسيط الاجراءات عند تقديم نتائج القياس لمختلف المستخدمين. هذا ويمكن احتساب المؤشرات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

– مقال بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة – مجموعه من المؤشرات والمعايير المحسوبة بموضوعية والتي توفر معلومات حول التنمية المستدامة " – على الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة والتنمية المستدامة – تونس – ولمزيد من التفصيل على الرابط التالي:
http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=128&type=98&L=2&%3BL=2

ومن خلال أعمال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ تم التأكيد على ضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستديمة وذلك بهدف توفير مجموعة من المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنسجمة الكفيلة بإنجاح الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستدامة.

يراجع في ذلك

-World Development Indicators 2016, Featuring the Sustainable Development Goals, Highlights: Featuring the Sustainable Development Goals Extracted from the full version of WDI 2016, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, on line by:

http://databank.worldbank.org/data/download/site-content/wdi-2016-highlights-featuring-sdgs-booklet.pdf

- د/ هدى غيلان، د/ فايق ياسين – دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة – مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية – جامعة بابل – العراق – العدد ٣٢٢ – ٢٠٠٩

ولمزيد من التفصيل على الرابط التالي

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724

ويمكن إجمال تلك المؤشرات وذلك على النحو التالي:

اولا- المؤشرات الاقتصادية: يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من اهمها:

١- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة. وان الاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه.

٢- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي (Fixed Capital Formation) بانه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات والآلات ووسائل النقل. وينقسم تكوين راس المال الثابت الى قسمين: تكوين راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين راس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم.

٣- نسبة الصادرات الى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات، قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد. وتبرز الاهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

٤ – مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية/ ن ق ج: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة. ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي. وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كثيراً على المعونات والمساعدة الخارجية.

٥ –الدين الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي: يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

ثانيا– المؤشرات الاجتماعية: يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من اهمها:

١ – معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

٢ – معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

٣–معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز اعمارهم ١٥ سنة غير المتعلمين الى مجموع البالغين.

٤ – معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي: وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الاولي والعليا الى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

٥ –نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان. ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

٦ – حماية صحة الانسان وتعزيزها: ان اهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان.

ثالثا– المؤشرات البيئية: يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من اهمها:

١ – نصيب الفرد من الاراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الاراضي المتاحة للإنتاج الزراعي. وان الزراعة لها دور كبير في

تتسم ظاهرة الفقر بالمعقدة فهي مشكلة حقيقية ومستشرية ، فهناك ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يوميًا ، بل أن هناك تحديًا أقوى يكمن فيما يمكن أن تكشفه القياسات والمؤشرات الإحصائية ومنها أن تلك الظاهرة تولد شعورًا متناميًا بقلة الحيلة والمهانة وعدم القدرة على التفكير أو التخطيط ، فالفقر كابوس الأفراد يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدنى الإنتاجية وقصر العمر المتوقع ، بالإضافة إلى عدم كفاية التعليم ونقص المهارات وما يعكسه بالتالي على المجتمعات والدول من إعاقة حركات التنمية دون تقدم لتلك الدول على طريق التنمية المستدامة[1].

تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان اضافة الى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وإنها من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

٢- التغير في مساحات الغابات والاراضي الزراعية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الاجمالية. فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على امكانية زيادة الانتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر وزحفه الى الاراضي الخضراء.

٣- التصحر: قياس الاراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا- المؤشرات المؤسسية: يتضمن المؤشر المؤسسي عدة مؤشرات من اهمها:

١- الحصول على المعلومات: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد على الحصول على المعلومات والمتمثل بأعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا (أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسية الاولية والثانوية والعليا) اضافة الى اعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال.

٢- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي: وهو قياس اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

٣- الانفاق على البحث والتطوير: ويمثل حجم الانفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

(١) الخلاص من الفقر- مؤتمر العمل الدولي – مكتب العمل الدولي – الدورة ٩١ – ابريل ٢٠٠٣ – جينيف – الطبعة الأولي – صـ١٢ لمزيد من التفصيل

http://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

ويمكن قياس مدى تقدم الدول فيما يتعلق بإحراز التقدم المنشود في القضاء على الفقر من خلال مجموعة المؤشرات الاجتماعية والتي تتشكل من عدة محاور ، فمنها ما يتعلق بمعدل البطالة والذى يرصد نسبة العاطلين عن العمل ، وكذلك مؤشر الفقر البشري وعامل السكن الملائم ومؤشر الصحة العامة والرعاية الصحية وحالة التغذية ومدى تحقق عامل الأمن الاجتماعي ، ومدى معالجة الانفجار السكاني وأخيرًا التعليم والذي يعد من أهم مؤشرات ومتطلبات التنمية المستدامة حيث يقاس على هذا المعيار درجة معرفة وتقدم أي دولة سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية[١] .

فقد أصبحت مسألة إنهاء ما يسمى بالفقر هدفًا رئيس لجميع الدول وعلى رأسهم المؤسسات الدولية وفى مقدمتهم البنك الدولي والذى أعطى مسألة القضاء على الفقر المدقع الأولوية القصوى وكذا تحقيق الرخاء المشترك، حيث يتخذ البنك الدولي هذه المسألة كركيزة أساسية لجميع التحليلات والعمليات التي تنفذها مجموعة البنك وجميع الأطراف المعنية في أكثر من ١٤٥ دولة [٢] .

ويأتي هدف القضاء على الفقر في مقدمة أهداف التنمية المستدامة ، حيث لا تزال تلك المشكلة ضمن أكبر التحديات التي تواجهه الجنس البشري ، فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي ١٩٩٠:٢٠١٥ ليصبح العدد ٨٣٦ مليون نسمه بدلاً عن ١.٩ بليون نسمه ، إلا أنه وطبقاً للمؤشرات والدراسات والتي أفادت بأنه يوجد أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون على

---

(١) سمير جعفر – التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر "دراسة حالة الجزائر" – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – جامعة محمد خضير – الجزائر – ٢٠١٨/ ٢٠١٩ – صـ٢٣

(٢) يراجع في ذلك

- Poverty, the world bank, on line by https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview (15/3/2021)

أقل من ١.٢٥ دولاراً في اليوم ، وعلى صعيد أخر فقد بلغ نسبة سكان المنطقة العربية والذين يعيشون تحت خط الفقر ٤٪ ، وتتصدر بذلك تلك المنطقة بزيادة نسبة الفقر المدقع بها منذ عام ٢٠١٠ [١].

وقد ساهم النمو الاقتصادي القائم بشكل أو بأخر على التنمية الصناعية في إحداث التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وهو ما يؤثر على الفقراء سلبًا لاعتمادهم بصفة أساسية على الموارد الطبيعية مثل المناخ والانهار والبحيرات والمصايد والأراضي، حيث يعمل هذا التلوث على انخفاض إنتاجية هذه الموارد وهجرة الفقراء للأنشطة القائمة عليها والهجرة للمدن للبحث عن فرص للعمل بالمدن الصناعية [٢].

أما عن الأمم المتحدة فقد أولت اهتماما غير اعتيادي بمسألة الفقر ففي عام ١٩٩٥ حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن الفقر ضمن ثلاث عناصر رئيسية للمساهمة في إنشاء مجتمع دولي أمن، وقد خصصت الأمم المتحدة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية والتابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كمركز تنسيق لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

ومن خلال القرار ١٩٦/ ٤٧ والصادر في ٢٢ يناير عام ١٩٩٢ أعلنت الجمعية العامة أن السابع عشر من شهر أكتوبر يومًا دوليًا للقضاء على الفقر، حيث تم اختيار هذا التاريخ لما

---

(١) الهدف الأول: القضاء على الفقر ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي في الدول العربية UNDP، ولمزيد من التفصيل

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html (19/4/2022(

(٢) د/ عصام حسنى محمد – الفقر في مصر وإستراتيجية استهداف الفقراء – بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – العدد ٥٠٣ – السنة مائة وثلاثة – يوليو ٢٠١١ – صـ ٥٩

يحمله من ذكري تعود الى عام ١٩٨٧ حيث اجتمع ما يزيد على مائة ألف شخص تكريمًا لضحايا الفقر المدقع وكان ذلك في ساحة Trocadero بباريس والتي وقع بها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، ويأتي هذا اليوم بمثابة الإعلان والتعهد الدولي بالالتزام إزاء الفقر وضحاياه والإعراب عن تضامن المجتمع الدولي لحل تلك المشكلة [١].

ويبدوا أنه وفي ظل النظام العالمي الجديد تزداد ظاهرة الفقر مصحوبة بسوء توزيع الدخل الأمر الذي دفع للاهتمام الدولي بمشكلة الفقر نظرًا لطبيعته الدائرية وصعوبة الفكاك منه لأجيال متعاقبة، وهو ما أدى إلى ظهور ثقافة الفقر، والتي تمثلت في سوء التغذية وتدنى مستوى التعليم والوعي الاجتماعي والسياسي وكذلك التدهور البيئي وتفشي الأمراض المتوطنة الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة معدلات الجريمة وانتشار الأنشطة الهامشية وزيادة البطالة [٢].

وتتعهد أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد يتخلف وراء الركب والوصول إلى الجميع ، إلا أن ذلك يتطلب سياسات اقتصادية ذات رؤية مستدامة وشاملة في مجال التوظيف وإيجاد العمل اللائق للجميع والرعاية الاجتماعية ، وبالرغم من أن هناك تقدم تدريجي في مسألة القضاء على الفقر إلا انه ما زالت هذه المشكلة شاغلاً رئيسيًا في أفريقيا وأقل البلدان نموًا والدول متوسطة الدخل والتي تشهد صراعات أو تتعافى بعد النزاع ، ولذلك فقد قررت الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تبنى ما يسمى بعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر ٢٠١٨:٢٠٢٧ وذلك للحفاظ على الزخم المتولد عن

---

(١) لمزيد من التفصيل

-الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة www.un.org

(٢) د/ عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – الدار المصرية اللبنانية – ٢٠٠٤ – صـ ٣٨٦ إلى ٣٧١

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر ٢٠٠٨:٢٠١٧ ، والحفاظ على التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة[١].

ففي الوقت الراهن تتسابق المجتمعات إلى وضع خطط تنموية مختلفة بهدف النهوض بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للإفراد والذي من شأنه أن يؤدى إلى النمو وبالتالي التغير في الاستهلاك والادخار والناتج القومي، ولذلك فالنمو الاقتصادي أداه هامه للتخفيف من أثار تلك الظاهرة أو القضاء عليها كليًا [٢].

المبحث الثاني
جائحة COVID-19 وخطط التنمية المستدامة

يهتم هذا المبحث بدراسة أثار جائحة كورونا منذ بدء ظهورها وحتى وشك الإعلان عن انتهاء الفيروس كجائحة على مسار وخطط اقتصادات العالم ومن ثم تأثير ذلك على اقتصاد الدول وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة ومسار الدول نحو رؤية ٢٠٣٠ والتي سبق الحديث عنها في المباحث السابقة وتحقيق أبعادها المختلفة، ولذلك تنقسم الدراسة إلى مطلبين على النحو التالي:

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Ending Poverty, on line by https://www.un.org/en/global-issues/ending-poverty (4/2/2022(

(٢) د/ مسعود صديقي – المتابعة البيئية للمشروعات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر" – بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – العدد ٤٩٧ – السنة المائة – يناير ٢٠١٠ – صـ ٤٦٧

المطلب الأول
ظهور الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٩ استيقظت البشرية على فيروس كورونا في صورة سلالة جديدة لم تُكشف إصابة البشر بها سابقًا، وتم التعرف على هذا الفيروس من قبل منظمة الصحة العالمية [١] بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية، حيث كان العالم على ميعاد مع COVID-19 وهو المرض الناجم عن فيروس كورونا المُستجد المُسمى بفيروس كورونا سارس ٢.

ومنذ ذاك التاريخ أمسى العالم يعاني حتى اللحظة من الأضرار الى لحقت المجتمعات ليست النامية وحسب بل جميع أطياف الدول من خسارات مالية ناجمه عن الإغلاق الكلي والجزئي وما عقبة من حالة ركود في الاسواق ، أو التي نجمت عن الخسارات البشرية فقد أشارت مؤخرًا بيانات منظمة الصحة العالمية بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢١ ، بأنه قد بلغ عدد الحالات المصابة بـ COVID-19 والمؤكدة إلى ٢٣٣،٥٠٣،٥٢٤ حالة ، ونحو عدد ٤،٧٧٧،٥٠٣ حالة وفاة نتيجة الإصابة بهذا الفيروس، وفيما يتعلق باللقاحات المتوفرة فقد تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية بتلقي عدد ٦،١٤٣،٣٦٩،٦٥٥ جرعة لقاح حتى اللحظة[٢] ، وكما هو موضح بالشكل التالي والذى يبين الزيادة الملحوظة في عدد الوفيات نتيجة الإصابة بهذا الفيروس.

وفي هذا السياق ونتيجة للأثار السلبية لهذا الفيروس ، فقد أفادت دراسة حديثة شملت ٢٩ دولة حول العالم حيث جاء بها بأن جائحة COVID-19 قد أدت إلى انخفاض متوسط العمر

---

(١) لمزيد من التفصيل

-What is COVID-19,on line by
https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19 (10/10/2021)

(٢) بيانات وإحصائيات منظمة الصحة العالمية ولمزيد من التفصيل (١٠/ ١٠/ ٢٠٢١)
https://covid19.who.int

البشري والذى كان متوقعًا بعام ٢٠٢٠ بنسبة كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد أشار مؤلف تلك الدراسة Ridhi Kashyap بأن ما توصل إليه من نتائج يظهر مدى التأثير المدمر لتلك الجائحة ، وقد قدمت تلك الدراسة أيضًا دليلًا على انخفاض كبير في متوسط العمر للرجال مقارنة بالنساء ، وكانت هذه النسبة كبيرة نسبيًا بالولايات المتحدة الأمريكية حيث شهد هذا المتوسط انخفاضا لمتوسط العمر المتوقع بمقدار ٢.٢ مقارنة بعام ٢٠١٩ [1].

مؤشر الزيادة المضطردة في عدد الوفيات في دول العالم نتيجة للآثار السلبية لجائحة COVID-19

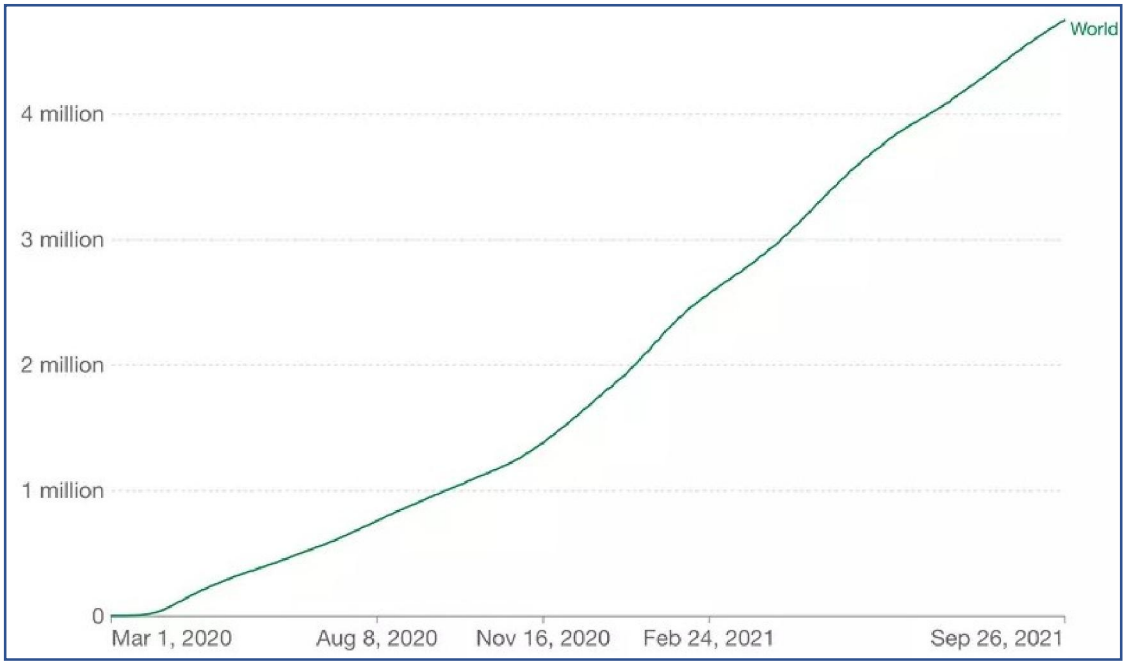

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي https://www.weforum.org

(١) لمزيد من التفصيل

-COVID-19 has caused the largest cut to life expectancy since WWII

https://www.weforum.org/agenda/2021/09/covid-19-pandemic-life-expectancy-health-us/ (12/11/2021)

وفي حقيقة الأمر ليست وحدها جائحة covid-19 صاحبة الأثار السلبية والأشد فتكًا للبشرية ، فتاريخ الأوبئة يخبرنا عن سلسلة من الفيروسات والتي انتشرت في جميع أنحاء العالم كجائحة ، فكان هناك وباء الأنفلونزا عام ١٩١٨ ووباء H3N2 ووباء الأنفلونزا عام ١٩٦٨ ، H2N2 عام ١٩٥٧ ، وفيروس H1N1 والمعروف إعلاميًا باسم إنفلونزا الخنازير عام ٢٠٠٩ ، وقد ثار الجدل بين الأوساط الطبية حول استفسار ينتظره ليس الاقتصاديين في شتى بقاع الأرض وحسب بل جميع المعنين بهذا الأمر ، حيث دار هذا الاستفسار عن المدة او الوقت الذي سوف ينتهى معه هذا الوباء كغيره من الأوبئة السابقة وهل سيبقي أمر وجوده مستوطنًا ، ويتوقع في هذا الشأن في احتمالية بقاء هذه النوعية من الفيروسات متوطنًا ، وأضافوا بأنه من الصعب في الوقت الراهن وضع جدول زمني محدد للتحول المتوقع نتيجة التطعيمات وسبل الوقاية المختلفة نسبيًا في جميع أنحاء العالم ، مما يجعل أمر حسم هذا الاستفسار حاليًا من الصعب تقريره[١].

جائحة COVID-19 وتأثيراتها الاقتصادية

أشارت التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي لحالة الركود الاقتصادي والذي من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمتوسط نسبة قدرت بـ ٣٪ ، وسوف تزداد تلك التداعيات الاقتصادية بشكل خاص على الدول النامية والمجتمعات الضعيفة بشكل أكبر ، ووفقًا لتقديرات برنامج الغذاء العالمي والتابع للأمم المتحدة والذي أشار بأنه سوف يواجه أكثر من ٢٦٥ مليون شخص المجاعة ، وتأتى تلك التقديرات نتيجة

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Could COVID-19 become endemic? An expert explains what that means

https://www.weforum.org/agenda/2021/08/covid-19-endemic-expert-explains-pandemic?utm_source=facebook&utm_medium=social_scheduler&utm_term=COVID-19&utm_content=03/10/2021+09:30&fbclid=IwAR3qkc3wxwKZlexLNobMshQKRXPfylozE3qaOcsWRDeF8YjK_9RZkFjItYg (10/2021).

تعطيل الحياة وسبل العيش ، مما دعي إلى وجود تعاون عالميًا على مستوي الدول والمنظمات الدولية و مجتمعات الاعمال من خلال منصة تابعة للمنتدي الاقتصادي العالمي لمواجهة تداعيات وانتشار هذا الوباء وذلك للتخفيف من مخاطر وتأثيرات حالة الطوارئ الصحية غير المسبوقة[١] .

ونتيجة لذلك فتعمل العديد من الدول إلى تعزيز الجهود لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الخسائر التي تسببت فيها جائحة COVID-19 لما سببته من اضطرابات كبيرة في حياة البشر وسبل عيشهم، وبالرغم من أن التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بطيئًا حتى قبل اندلاع تلك الجائحة ، فقد تم دفع ١١٩-١٢٤ مليون نسمة إلى الفقر بحلول عام ٢٠٢٠ ، وقد تم فقد ما يعادل ٢٥٥ مليون وظيفة بدوام كامل، بالإضافة إلى زيادة فجوة الجوع بين البشر والتي كانت تتسع بالفعل قبل انتشار الوباء ولكنها زادت بمقدار ٨٣-١٣٢ مليون ، وقد انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ [٢] .

---

(١) لمزيد من التفصيل

- 1500 organizations working together in the COVID Action Platform https://www.weforum.org/our-impact/the-forum-s-covid-action-platform-over-1-000-organizations-are-working-together-in-response-to-the-pandemic (15/10/2021(

(٢) لمزيد من التفصيل

-Sustainable development report shows devastating impact of COVID, ahead of 'critical' new phase, United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), 6 July 2021 https://www.un.org/africarenewal/news/sustainable-development-report-shows-devastating-impact-covid-ahead-%E2%80%98critical%E2%80%99-new-phase (15/7/2021(

تنبؤات وتقديرات

إجمالي الناتج المحلي العالمي وتأثره نتيجة COVID-19 بين عامي ١٩٩١:٢٠٢٠

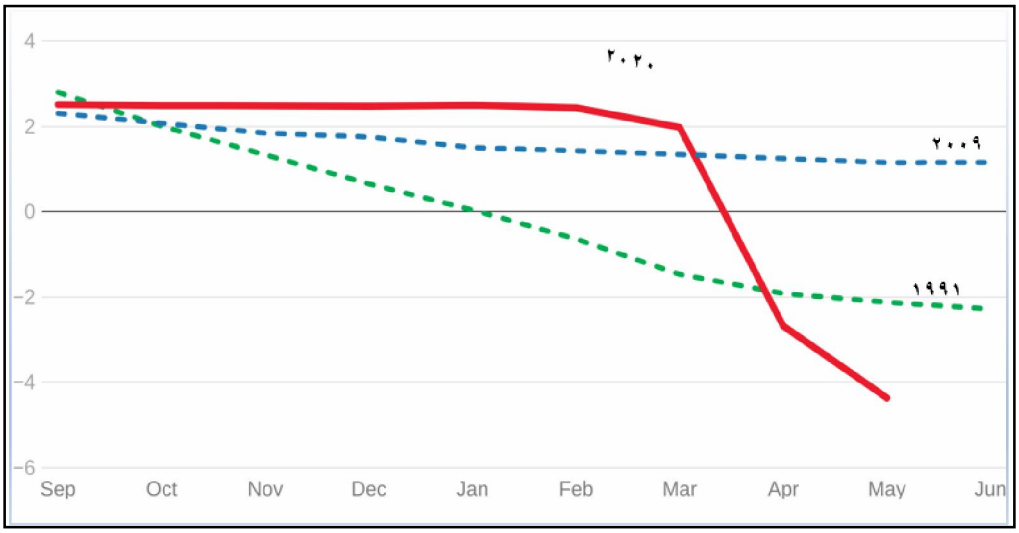

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي worldbank.org

فقد أدت الضغوط على الأنظمة الصحية حول العالم بالرغم من ضعفها وتواضع إمكانياتها في بعض دول العالم وخاصة النامية منها ، وذلك لمحاولة تفادي انتشار جائحة COVID-19 والسيطرة عليها إلى تسارع وتيرة هبوط النشاط الاقتصادي مما أدى إلى تعرض دول العالم لموجه عنيفة من الركود العالمي والذي لم تشهده الدول منذ الحرب العالمية الثانية ، ويوضح الشكل السابق ما توقعه الخبراء الدوليين من حدوث انكماش اقتصادي عالمي وتحليل دقيق لمؤشر الناتج المحلي بعد الجائحة مقارنة بالأعوام السابقة عليها، مما يؤثر بالسلب على متوسط دخل ونصيب الفرد في تلك المجتمعات ، ليكون ذلك بمثابة بوابة عبور جديدة صنعتها الجائحة لملايين البشر للدخول من خلالها نحو قاع الفقر المدقع .

منشأت الأعمال وأثر مواجهة الجائحة

في سبيل مواجهة الشركات والكيانات حول العالم لتداعيات الجائحة فقد اضطرت تلك المؤسسات إلي اللجوء لإجراءات الإغلاق العامة ، مما عرض تلك الكيانات وخاصة

الصغيرة ومتناهية الصغر منها في دول العالم النامي لضغوط شديدة ، حيث وجد أكثر من نصف تلك الشركات لم تسدد ما عليها من التزامات ومتأخرات مستحقة الدفع ، مما أدى إلى اتخاذ العديد من الإجراءات من جانب تلك المؤسسات لمواجهة تداعيات الأزمة ، ويوضح الشكل التالي التدابير والسبل التي اتخذتها منظمات الأعمال فمنهم من منح العطلات والإغلاق تام ، بالإضافة إلى اتخاذ البعض منها إلى إجراء خفض وتقليل ساعات العمل واضطرت بعض تلك المؤسسات إلى خفض الأجور والمرتبات ، بينما إخطار البعض تسريح العمالة لديها[١] .

الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الشركات ومؤسسات الأعمال

حول العالم لتفادي أثار OVID-19 السلبية

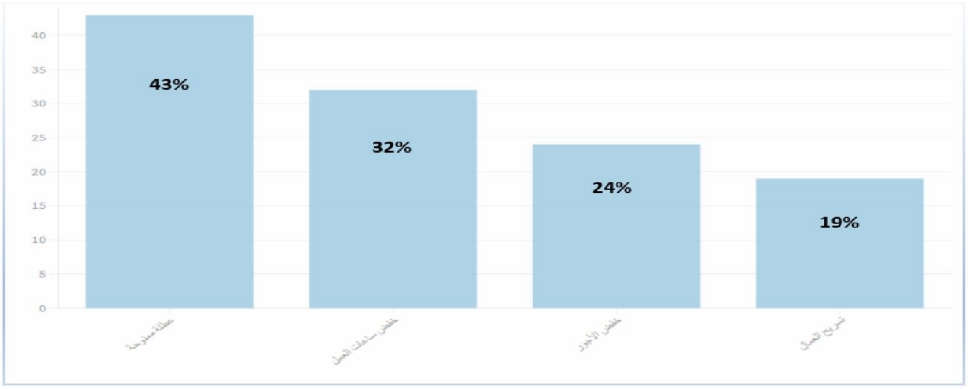

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي worldbank.org

وقد أثرت أزمة COVID-19 سلبيًا علي قطاع المبيعات حول العالم حيث شوهد انخفاضا شديدًا لحق بهذا القطاع عبر الشركات ، حيث أبلغت ٨٤٪ من المؤسسات والشركات عن انخفاض نسبة المبيعات بحوالي ٤٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الذي

---

(١) لمزيد من التفصيل

- PAUL BLAK &EDIVYANSHI WADHWA," 2020 Year in Review: The impact of COVID-19 in 12 charts, DECEMBER 14, 2020, on line by https://blogs.worldbank.org/voices/2020-year-review-impact-covid-19-12-charts (15/12/2021)

سبق الجائحة بانحراف معياري قدرة ٠.٢٥، وقد شهد هذا الانخفاض في ذروة الأزمة بنسب تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٥٪ ، وفي حقيقة الأمر فإنه وطبقًا لتوقعات الخبراء الدوليين فلا يزال أمر التأثير بانخفاض حجم المبيعات حول العالم يلوح في الأفق خاصة مع تأثير تلك الصدمة واختلافها باختلاف الدول وذلك لاختلاف تكوين القطاعات فدولاً على سبيل المثال مثل جنوب إفريقيا وبنغلادش وسريلانكا وتونس ونيبال سجلت وحدها متوسط انخفاض بلغ بنسبة ٦٠٪ [١] .

ومن جهة أخرى فقد نتج عن وباء كوفيد-١٩ تغييرات غير مسبوقة في عالم العمل والمجتمع ككل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى خسائر كبيرة في ساعات العمل العالمية تعادل مئات الملايين من الوظائف بدوام كامل في الاقتصادات الرسمية والغير رسمية [٢] .

فقد أظهرت بيانات أصدرها مكتب الإحصاءات الفرنسي بأن الاقتصاد الفرنسي كان يعمل بنسبة ٦٥٪ من المستوي المعتاد ، وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وجود انخفاض بنسبة ٢٥٪ بالدول الأعضاء بها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، مما أثر ذلك سلبيًا على أسوق العمل بشكل كبير وأدى إلى تبعات كبيرة على نمو الناتج المحلي والعمالة والاستهلاك وكذلك سبل العيش ، وقد طالت تلك الأثار جميع دول العالم ولكن

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Marie Christine Apedo-Amah & others, Unmasking the Impact of COVID-19 on Businesses "Firm Level Evidence from Across the World", Policy Research Working Paper 9434, the World bank Group, Finance, Competitiveness and Innovation Global Practice, October 2020, P.7, on line by:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/399751602248069405/pdf/Unmasking-the-Impact-of-COVID-19-on-Businesses-Firm-Level-Evidence-from-Across-the-World.pdf

(٢) الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية https://www.ilo.org

بدرجات متفاوتة ، فقد عانت على سبيل المثال دولاً أوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية من تبعات اقتصادية كبيرة ذات بعد دراماتيكي على عكس مثيلاتها من الدول الأخرى[١] .

ونتيجة لذلك فسوف يظل رأس المال البشري معرضًا لخطر النقصان بسبب انخفاض مستويات دخل الأسر سواء بسبب فقدان الوظائف أو توقف التحويلات الخارجية للمغتربين أو نتيجة للعديد من العوامل الأخرى المرتبطة بجائحة COVID-19 ، مما سيضطر معه أن تقوم الأسر حول العالم إلى إجراء مقارنات وتقديم التضحيات والتي قد تضر بالنواتج الصحية والتعليمية لجيل كامل [٢] .

التدفقات الأجنبية في ظل الجائحة

وعن وضع التدفقات الأجنبية من المغتربين للدول باعتبارها رافد هام من روافد ومصادر لتمويل الموازنات ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول ، فخلال السنوات السابقة تزايدت أهمية تلك التحويلات لما لها من دور نافذ في تخفيف وطأة الفقر ومن ثم تعزيز النمو ، ففي عام ٢٠١٩ كانت تلك التدفقات المالية مساوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك للمساعدات الإنمائية من دولة لأخري ، وعلى إثر جائحة COVID-19 والتي أدت إلى إحداث انتكاسة شديدة الأمر الذي أدى إلي انخفاضها بنسبة وصلت إلى ١٤٪ ، ومع ذلك

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Impact of the COVID-19 Pandemic on the Labor Market in the Occupied Palestinian Territory: A Forecasting Model Assessment, International Labor Organization, September 2020, p.8
on line by: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774731.pdf

(٢) لمزيد من التفصيل الموقع الإلكتروني للبنك الدولي worldbank.org

فتشير التوقعات إلى تأثر دول العالم بتراجع تلك التحويلات المالية مع انحسار أعداد المهاجرين والمغتربين مع توقعات بالتعافي بنهاية عام ٢٠٢١ [(١)].

تقديرات وتنبؤات بحجم التدفقات

والتحويلات الخارجية بمناطق العالم المختلفة

		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
بليون دولار	افريقيا وجنوب الصحراء	٤٢	٤٨	٤٨	٣٧	٣٨
	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٥٧	٥٨	٥٩	٤٧	٤٨
	اوروبا وأسيا الوسطي	٥٥	٦١	٦٥	٤٧	٤٩
	شرق أسيا والمحيط الهادي	٨١	٨٩	٩٦	٧٧	٨٢
	جنوب أسيا	١١٨	١٣٢	١٤٠	١٠٩	١١٥
	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	١٣٤	١٤٣	١٤٧	١٢٨	١٣٨

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي worldbank.org

(١) لمزيد من التفصيل

- PAUL BLAK &EDIVYANSHI WADHWA," 2020 Year in Review: The impact of COVID-19 in 12 charts, DECEMBER 14, 2020, on line by https://blogs.worldbank.org/voices/2020-year-review-impact-covid-19-12-charts (11/2/2022)

وتشير بيانات الجدول السابق إلى تقديرات خبراء البنك الدولي لتدفقات التحويلات الخارجية في مناطق متعددة من دول العالم، حيث أكدت تلك البيانات على الانخفاض الملحوظ المصاحب لبداية أزمة كورونا، وتوقعات انحسار تلك الخسائر بنهايات عام ٢٠٢١ الحالي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي وأثر الجائحة عليها

أما فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثره بجائحة COVID-19 فقد شهد انخفاضا بنسبة ٣٥٪ في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغ ١.٥ تريليون دولارًا في العام الذى سبقه ، وذلك نتيجة للإغلاق الذي شهده العالم والذي أدى بدوره إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة بالإضافة إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة بسبب خضوعها لأفاق الركود ، وقد سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضا شديدًا بنسبة بلغت ٥٨٪ مقارنة بالدول النامية حيث كانت نسبة الانخفاض بها ٨٪ ، ونتيجة لذلك فقد شكلت الاقتصادات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بعد أن كانت تستأثر بأقل من النصف بعام ٢٠١٩ [١] .

---

(١) لمزيد من التفصيل

-World Investment Report 2021 "Investing in Sustainable Recovery", United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), P.P1-8
on line by:
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_en.pdf?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=nui

نسب التغيير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة

نتيجة التأثر بجائحة COVID-19 وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١

نسبة التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي	المنطقة الجغرافية
-٨٥٪	اقتصادات الدول في المراحل الانتقالية
-٨٠٪	دول أوروبا
-٥٠٪	إعلانات الاستثمارات التأسيسية
-٤٥٪	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-٤٢٪	أمريكا الشمالية
-٤٠٪	الدول الجزرية النامية
-٣٠٪	الدول غير الساحلية النامية
-١٦٪	افريقيا
-١/ ٣	صفقات تمويل المشاريع الدولية
+٤٪	أسيا
ظلت الولايات المتحدة أكبر بلد مضيف للإستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين	

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

نسب التغيير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة

نتيجة التأثر بجائحة COVID-19 وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١

الدول والمناطق الجغرافية	نسب التغير في الاستثمار الأجنبي الخارج
الدول المتقدمة	خفض حجم الاستثمارات الخارجة بنسبة ٥٦% لتصل إلى ٣٤٧ مليار دولار
الدول الأوروبية	خفض حجم الاستثمارات الخارجة بنسبة ٨٠% لتصل إلى ٧٤ مليار دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	ثبات حجم الاستثمارات الخارجة في مستوي ٩٣ مليار دولار
اليابان	خفض حجم الاستثمارات الخارجة بنسبة ٥٠% لتصل إلى ١٦ مليار

	دولار
اقتصادات المراحل الانتقالية	خفض حجم الاستثمارات الشركات الروسية متعددة الجنسيات بمقدار ٤/٣
اقتصادات الدول النامية	خفض حجم الاستثمارات الخارجة بنسبة ٧% لتصل إلى ٣٨٧ مليار دولار
أمريكا اللاتينية	منحنى سلبي لحجم الاستثمارات الخارجة وصل إلى ٣.٥ مليار دولار
أسيا	زيادة حجم الاستثمارات الخارجة بنسبة ٧% لتصل إلى ٣٨٩ مليار دولار
الصين	استقرار حجم الاستثمارات الخارجة عند ١٣٣ مليار دولار

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ((UNCTAD

وتؤكد بيانات وتقديرات UNCTAD وفقًا للجداول أرقام (٢) (٣) ما خلفته جائحة COVID-19 وما فعلته سلبًا باقتصادات العالم بأسره رأسا على عقب، من تعطيل لسلاسل الامداد وشبكات الانتاج، وتقييد لحركات تدفق السلع والخدمات وحركةً التجارة والمشاريع التجارية في معظم الدول، مكلفة خسائر فادحة. مما أدى إلى انحسار تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنوعية الوافد والخارج، والذي أدي الى انكماش اقتصادي عالمي غير مسبوق، مما سوف يخلف معه تداعيات بعيدة المدى سوف تعاني منها الدول والاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء من أثار سلبية لسنوات قادمة، لأن التعافي من تلك الأزمة لن يكون سريعًا.

مدى تأثر حركات التجارة الدولية عقب وجود الجائحة؟

وفي هذا الصدد أفادت منظمة التجارة العالمية WTO بتأثر حركات التجارة البينية بل وإصابتها بالركود التجاري ليتجاوز ذلك ما حدث إبان الأزمة العالمية ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، ويشير خبراء المنظمة إلى أن أمر هذه الجائحة في المقام الأول أزمة صحية قد أجبرت الحكومات على اتخاذ إجراءات لحماية حياة البشر، مما أدى إلى انخفاض حتمي في حجم التجارة والإنتاج مما خلف ورائه عواقب وخيمة على الشركات بل والإنسانية بسبب هذا المرض [١].

---

(١) لمزيد من التفصيل

الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية https://www.wto.orgWTO

وبالرغم من تشابه أزمة COVID-19 وتداعيات الأزمة العالمية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ في نواح عدة ، ولكنها تختلف في الكثير من الجوانب الأخرى ، ففي إبان الأزمة المالية العالمية تدخلت الحكومات بالسياسات المالية والنقدية لمواجهة الانكماش وتوفير الدعم المؤقت للشركات والأسر ، ولكن مع وضع الإجراءات والقيود المفروضة على حركات التجارة لإبطاء انتشار المرض وانعكاس ذلك على إمدادات العمالة والنقل والسفر لتتأثر بذلك على نحو لم يكن مطروح خلال تداعيات الأزمة المالية ، بالإضافة إلى اختلاف التدابير الاحترازية والتي جعلت الدول تقوم بإغلاق قطاعات كاملة من الاقتصادات الوطنية بمختلف أنواعها .

وقد أفادت التقارير[١] بانخفاض حجم تجارة البضائع العالمية بنسب تتراوح ما بين ١٣ و ٣٢٪ للعام ٢٠٢٠ ، إضافة إلى معاناة جميع الدول من انخفاض مزدوج في حجم التجارة وتضرر حجم الصادرات بشدة في كلاً من أمريكا الشمالية وأسيا ، وانخفاض حجم تلك التجارة بشكل أكبر في قطاعات سلاسل القيمة المعقدة لاسيما في مجال الإلكترونيات ومنتجات السيارات فوفقًا لقواعد بيانات القيم المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي افادات بأن حصة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات الإلكترونيات حوالي ١٠٪ للولايات المتحدة ، و٢٥٪ للصين وأكثر من ٣٠٪ لكوريا وأكثر من ٤٠٪ لسنغافورة وأكثر من ٥٠٪ للمكسيك وماليزيا وفيتنام.

وفي ضوء ما تم الإشارة إليه وما لحق بالاقتصاد العالمي من ضرر نتيجة التعرض لموجات انتشار جائحة COVID-19 نجد أن دول العالم والتي بدورها لم تجد مخرجًا

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, WTO,8 April 2020, on line by
https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm (9/9/2020(

أمنًا إلا من خلال اتخاذ مجموعه من التدابير الغير مسبوقة لمحاولة تحجيم واحتواء هذا الوباء ، لتضع على رأس أولوياتها الوضع الصحي فلم يكن أمام تلك الدول العديد من الخيارات ليظل خيار الصحة هو الشغل الشاغل لتلك الدول والحكومات ، مما أدى في النهاية إلى اتخاذ إجراءات متعلقة بإغلاق العديد من الشركات وفرض القيود واسعة النطاق على التنقل ، مما أدى إلى تقلص حاد في مستويات الإنتاج والإنفاق الأسري وكذلك انخفاض حجم الاستثمارات والتجارة الدولية مما نتج عنه اضطراب النشاط الاقتصادي بشكل عام[١].

ووفقًا لبيانات الشكل التالي فقد يشكل انخفاض التدفقات عبر الحدود على الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة خطرًا على تنفيذ خطة التنمية الشاملة ٢٠٣٠ والتي يسعى العالم أجمع نحو تحقيقها، حيث شهدت جميع قطاعات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة انخفاضا تجاوز نسبة ١٠٪ عن مستويات ما قبل وجود الجائحة ، مما أدى إلى زيادة التراجع في القطاعات التي كانت ضعيفة من قبل الجائحة مثل القطاعات المتعلقة بالطاقة والأغذية والزراعة والصحة على عكس ما حدث بقطاعات الاستثمار الخاصة بالطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية خاصة في اقتصادات الدول المتقدمة[٢].

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity, OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), 10 June 2020, on line by : https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/evaluating-the-initial-impact-of-covid-19-containment-measures-on-economic-activity-b1f6b68b/

(٢) لمزيد من التفصيل

-GLOBAL INVESTMENT TRENDS AND PROSPECTS, World Investment Report 2021 Investing in Sustainable Recovery, P.13, on line by Investing in Sustainable Recovery - Chapter I (unctad.org(

نسبة انخفاض الاستثمارات في القطاعات

ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة نتيجة التعرض للجائحة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المطلب الثاني
تداعيات الجائحة على اقتصادات الدول

وقد تغيرت وتيرة اقتصاد الدول إبان اعلان الجائحة من خلال تأثر بعض القطاعات الهامة نتيجة للتدابير العالمية والتي تم إجراؤها من جميع الدول لتقليل وطأة الجائحة ومحاولة تقييدها لأقل أثر صحي ممكن، ويستعرض المطلب التالي أهم القطاعات التي كانت لها تداعيات مصاحبة مع إجراءات وتدابير الدول حول العالم وذلك من خلال البيانات والأرقام التالية وفقا للعناصر التالية المطروحة.

وضع الدين العام للدول في ظل الجائحة

أصبحت مسألة زيادة الموارد محدودًا جدًا في عددًا من الدول قبل وجود الجائحة ، حيث ارتفع متوسط الدين العام بين ٥٩ دولة صنفها صندوق النقد الدولي IMF على أنها اقتصادات نامية منخفضة الدخل ليصبح الناتج المحلي الإجمالي بها ٤٦.٥٪ بدلاً من ٣٨.٧٪ في الفترة ما بين ٢٠١٠:٢٠١٤ وقد تضررت نفس المجموعة بمشكلة الركود، وقد مثلت نسبة خدمة الديون في المتوسط ١٢.٢٪ من الإيرادات ، واحتلت الدول الافريقية المرتبة الأعلى بين الدول حيث أرتفع حجم الدين العام إلى أكثر من الضعف حيث أصبح ٨.٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ بدلاً من ٣.٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ أو من ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٢٩٪ في أواخر عام ٢٠١٩ ، حيث تم تصنيف ٣٣ دولة من أصل ٦٩ تحت الدول عالية المخاطر[١].

---

(١) لمزيد من التفصيل

وتؤكد بيانات الجدول التالي حالة خدمة الديون للدول في ظل وجود الجائحة وما واجهته وخاصة الدول النامية منها من صعوبات مالية في ظل محدودية الموارد ، حيث تتطلب تلك الأزمة تمويلاً كبيرًا لتخفيف العواقب السلبية الصحية والاجتماعية وأيضًا الاقتصادية ، الأمر الذي سوف تتوسع معها فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لفترات قادمة وقتما يتراجع التمويل المتاح وتعجز الدول عن المضي قدما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ولهذا السبب، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة على أشد البلدان فقراً لتمكينها من التركيز على مكافحة الجائحة.

حجم التغير في التزامات خدمة الدين العام

للدول نتيجة التعرض لصدمة الجائحة

		٢٠٢٠	٢٠٢١	توقعات مجموعة البنك الدولي	٢٠٢٢
القيم بالبليون دولار	افريقيا وجنوب الصحراء	١٣.٣٩٧.٢	١٤.٢٨٧.٩		١١.٤٥٢.٨
	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣٩٦.٥	٣٩٩		٣٨٨
	اوروبا وأسيا الوسطي	٦٧٥.٥	٧١٨.٢		٧٣٣.٧
	شرق أسيا والمحيط الهادي	٢٣٨٠.٥	٢٠١٩.٨		١٩٩٣.٤
	جنوب أسيا	٦٩٦١.٨	٥٧٣٢.٨		٦٤٥٥.٩
	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	٣١٣.٧	٣٠٣.٤		٣٠٣.٧

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي worldbank.org

-The impact of the coronavirus (COVID-19) crisis on development finance و

OECD Policy Responses to Coronavirus,24 June 2020, on line by : https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b /

وفي إشارة خاصة لتقرير إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠٢٢ ، والذي أكد على الارتفاع غير المسبوق لديون البلدان والدول منخفضة الدخل نتيجة الجائحة ليتخطى هذا الارتفاع إجمالي الدخل القومي ونمو الصادرات ، حيث بلغت مجموع تلك الديون نحو ٨٦٠ مليار دولار بعام ٢٠٢٠ ، ونتيجة للأثار السلبية للجائحة وما تبعها من تباطؤ للنمو الاقتصادي فقد أدى ذلك إلى ارتفاع أرصدة الديون الخارجية من ٥.٣٪ في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٨.٧ تريليون دولار ، أما بالنسبة لمعدل تلك الزيادة بالنسبة للناتج القومي فبعد أن كانت النسبة ٣٧٪ بعام ٢٠١٩ أصبحت ٤٢٪ في عام ٢٠٢٠ ، وبلغ التغيير في نسبة هذه الزيادة بالنسبة إلى صادرات تلك الدول لتصبح ١٥٤٪ بعام ٢٠٢٠ بدلاً من ١٢١٪ بعام ٢٠١٩، مما دعي إلى التوصية بنهاية هذا التقرير بضرورة اتباع منهجية شامله لمساعدة تلك الدول لإدارة تلك الديون بشكل يعمل على تقييم المخاطر وتقليصها والوصول الى مستويات الدين إلى حدود يمكن الاستمرار في حملها [١] .

تدهور النشاط الاقتصادي وتأثيره على مصادر الموارد المحلية

أدت الجائحة إلى مزيد من استنزاف الموارد العامة نتيجة تزايد الأزمة الحالية خاصة فى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، فهناك عدة مخاوف من تضرر الإيرادات الضريبية على وجه الخصوص نتيجة لـ COVID-19 ، حيث تشير تقديرات انتعاش الضرائب [٢]إلى أن تلك الإيرادات يمكن أن تنكمش بقوة أكبر من تلك التي أصابت الناتج المحلي وذلك وفقًا للتالي:

---

(١) لمزيد من التفصيل

-International Debt Statistics (IDS) 2022, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, on line by https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36289/9781464818004.pdf

(٢) لمزيد من التفصيل

- فقد يؤدى انخفاض ارباح الشركات وانخفاض الاستهلاك وزيادة البطالة على التوالي إلى انخفاض الإيرادات من ضرائب دخل الشركات وضرائب السلع والخدمات وضرائب الدخل الشخصي.

- وسوف يؤدي الانخفاض في التجارة الدولية والسفر والاستهلاك المحلي إلى انخفاض ضرائب الاستهلاك التي تعتمد عليها غالبية الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل وذلك وفقًا لما تنبأت به منظمة التجارة العالمية WTO من انخفاض حجم التجارة العالمية للبضائع بنسبة ١٣-٣٢٪.

- وزيادة على ذلك فقد يتم تحويل الاستهلاك أثناء فترات الركود نحو السلع التي غالبًا ما تخضع لمعدلات أو إعفاءات مخفضة إلى خفض إيرادات ضريبة الاستهلاك.

- الإجراءات الدولية نحو وضع برامج تشمل العديد من التدابير نحو تمديد الموعد النهائي وتأجيل الدفع واسترداد الضرائب المتسارع، فيمكن لهذه الآليات مجتمعة أن تقلل بشكل كبير من تعبئة الموارد المحلية في الاقتصادات النامية، ويشير الجدول التالي إلى حجم التغير فى الإيرادات الضريبية نتيجة هذه البرامج في عدة دول وذلك على النحو التالي.

-The impact of the coronavirus (COVID-19) crisis on development finance, OECD Policy Responses to Coronavirus, 24 June 2020, on line by https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b/

نسب التغيير في حجم الإيرادات الضريبية نتيجة التأثر ببرامج استثنائية لمواجهة جائحة COVID-19 وفقًا لتقديرات البنك الدولي

الدول والمناطق الجغرافية	نسب التغير في الإيرادات الضريبية
افريقيا وجنوب الصحراء	انخفاض تتراوح نسبته من ١٢٪ إلى ١٦٪
بيرو	انخفاض بنسبة ٤٠٪
الأردن	انخفاض بنسبة ٤٩٪

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

انكماش الناتج المحلي نتيجة لانخفاض إيرادات قطاع السفر والسياحة

قررت غالبية دول العالم إبان بداية الأزمة الاتجاه نحو إجراءات إغلاق الحدود وتعليق خدمات الطيران بسبب تداعيات الجائحة، مما أثر سلبًا على قطاع السياحة العالمية ووجود أزمة حقيقية في صناعة هذا القطاع، لتتحقق بذلك خسائر تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٥٠ مليار دولار أمريكي، لتخلق بذلك جائحة covid-19 أثارًا هي الأشد فتكًا من تلك التي خلفتها أزمة وباء السارس بعام ٢٠٠٣ [(١)].

وقد أفادت منظمة السياحة العالمية UNWTO بأن هذا القطاع هو الأكبر تضررًا من وجود الجائحة فقد انخفض عدد السياح الوافدين الدوليين بنسبة ٦٠-٨٠٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ ، بالرغم من اعتبار السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في العالم. فيعد هذا القطاع ثالث أكبر فئة تصدير (بعد الوقود والمواد الكيميائية) فقد شكل

(١) لمزيد من التفصيل

- Muhammad Khalilur Rahman,Md. Abu Issa Gazi,Miraj Ahmed Bhuiyan," Effect of Covid-19 pandemic on tourist travel risk and management perceptions" Published: September 1, 2021, PLOS ONE, on line by https://doi.org/10.1371/journal.pone.0256486

قطاع السياحة بعام ٢٠١٩ نحو ٧٪ من حجم التجارة العالمي وثالث أكبر قطاع تصدير في الاقتصاد العالمي [١].

ووفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بزيادة أعداد المسافرين في عام ٢٠١٩ إلى ما يقارب ٣.٥ مليار شخص حول العالم ، ليصل نصيب نسبة هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي العالمي نحو ١٠٪ وتوفير ما يزيد عن ٣٢٠ مليون وظيفة حول العالم ، ليحقق بذلك هذا القطاع نموًا كبيرًا جعله من القطاعات الأكبر من أن يلحقها ضرر ، إلا أن جائحة COVD-19 قد وضعت على المحك أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة منهم ٤٠٪ من تلك الوظائف من النساء والمتمركزة معظمها في شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة ، حيث تشير تلك التوقعات بأنه لا يتوقع ارتفاع حصيلة السياحة إلى مستويات هذا العام قبل ٢٠٢٣ ، مما يعرض الدول المعتمدة على هذا القطاع إلى انكماش حتمي في الناتج المحلي الاجمالي ليسجل هذا الانكماش نسبة ١٢٪ بالدول الافريقية وبنسبة ٢١٪ بدول المحيط الهادي [٢].

---

(١) لمزيد من التفصيل

- TOURISM AND COVID-19 – UNPRECEDENTED ECONOMIC IMPACTS, Secretary-General's Policy Brief on Tourism and COVID-19, UNTWO ,on line by https://www.unwto.org/tourism-and-covid-19-unprecedented-economic-impacts

(٢) لمزيد من التفصيل

-ADAM BEHSUDI,"Tourism-dependent economies are among those harmed the most by the pandemic", IMF,FINANCE & DEVELOPMENT , December 2020, p.p 37-39 ,on line https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2020/12/pdf/impact-of-the-pandemic-on-tourism-behsudi.pdf

وتأكيدًا على ذلك فقد أوضحت تقارير المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO فيما يتعلق بمدى تأثر قطاع السفر والطيران حول العالم نتيجة التعرض لجائحة COVID-19 حيث كانت كالتالي:

بالنسبة لحركة الركاب المجدولة عالميًا:

- تأثرت حركة الركاب المجدولة عالميًا لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات ٢٠١٩ ، حيث انخفض إجمالي

المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة ٥٠٪، بانخفاض بلغ ٢.٦٩٩ مليون مسافر بنسبة سلبية بلغت -٦٠٪ ، بإجمالي خسائر ٣٧١ مليار دولاراً من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران.

- أما عن تأثرت حركة الركاب المجدولة عالميًا لعام ٢٠٢١ مقارنة بمستويات ٢٠١٩ ، فقد انخفض إجمالي المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة من ٣٩٪: ٤٠٪ ، بانخفاض بلغ ٢.١٩٦ إلى ٢.٢٤٣ مليون مسافر بنسبة سلبية بلغت من -٤٩٪ : -٥٠٪ ، بإجمالي خسائر بلغت ما بين ٣٢٣ : ٣٢٩ مليار دولاراً من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران.

بالنسبة لحركة الركاب الدولية والمحلية:

- فقد تأثرت حركة الركاب الدولية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات ٢٠١٩ حيث انخفض إجمالي المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة ٦٦ ٪ ، بانخفاض بلغ ١.٣٧٦ مليون مسافر بنسبة سلبية بلغت -٧٤٪ ، بإجمالي خسائر ٢٥٠ مليار دولاراً من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران ، أما حركة الركاب المحلية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات ٢٠١٩ حيث انخفض إجمالي المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة ٣٨ ٪ ، بانخفاض بلغ ١.٣٢٣ مليون مسافر بنسبة بلغت -٥٠٪ ، بإجمالي خسائر ١٢٠ مليار دولاراً من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران.

- أما عن تأثر حركة الركاب الدولية لعام ٢٠٢١ مقارنة بمستويات ٢٠١٩ حيث انخفض إجمالي المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة ٦٢ ٪ ، بانخفاض قدر ما بين ١.٣٣٩ إلى ١.٣٥٨ مليون مسافر بنسبة سلبية بلغت من -٧٢٪ : -٧٣٪ ، بإجمالي خسائر ما بين ٢٥٠ : ٢٥٤ مليار دولاراً من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران ، أما حركة الركاب المحلية لعام ٢٠٢١ مقارنة بمستويات ٢٠١٩ حيث انخفض إجمالي المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة ٢٣ ٪ ، بانخفاض بلغ ٨٥٧ إلى ٨٨٥ مليون مسافر بنسبة سلبية بلغت من -٣٣٪ : -٣٤٪ ، بإجمالي خسائر ما يقرب من ٧٣ إلى ٧٥ مليار دولاراً من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران[١].

جائحة COVID-19 واضطرابات الأسواق المالية

لم تسلم الأسواق المالية حول العالم أيضًا من التأثيرات السلبية المتلاحقة منذ انتشار الجائحة حول العالم والتي أدت بدورها إلى زيادة النفور من مخاطر السوق بطرق عدة ، مما أدى إلى انخفاض أسواق الأسهم بما يزيد عن ٣٠٪ بالإضافة إلى ارتفاع التقلبات الضمنية في الأسهم والنفط إلى مستويات الأزمة ، كما اتسعت هوامش الائتمان على الديون غير الاستثمارية بشكل حاد لتجنب المستثمرون للمخاطر ، وتزايدت حدة تلك الاضطرابات في هذه الأسواق بالرغم من الإصلاحات المالية الجوهرية والشاملة والتي وافقت عليها على سبيل المثال السلطات المالية المختصة بمجموعة دول العشرين G20 [٢].

---

(١) لمزيد من التفصيل

- Effects of Novel Coronavirus (COVID - 19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis, Economic Development – Air Transport Bureau, International Civil Aviation Organization (ICAO), Canada 26 October 2021, on line by
https://www.icao.int/sustainability/Documents/COVID-19/ICAO_Coronavirus_Econ_Impact.pdf

(٢) لمزيد من التفصيل

-Global financial markets policy responses to COVID-19, OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), March 2020, on line by:

ونتيجة لذلك فتتوقع المفوضة الأوروبية وكذا صندوق النقد الدولي أن تدخل معظم الاقتصادات المتقدمة في موجة شديدة من الركود التضخمي لم تشهد من قبل منذ أزمة الكساد الكبير، ولأجل ذلك فنجد في العديد من الاقتصادات حول العالم إلى تدخل السياسة النقدية والمالية سواء على المستوي المحلي أو الدولي لدعم الشركات والمؤسسات المالية والأفراد، ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال:

- برنامج Pandemic Emergency Purchase Program (PEPP) التابع للبنك المركزي الأوروبي European Central Bank's وهو ما يعرف ببرنامج شراء الطوارئ الوبائية والممول بقيمة ٧٥٠ مليار يورو.
- برنامج Support mitigating Unemployment Risks in Emergency (SURE) والتابع للمفوضية الأوروبية European Commission's وهو ما يعرف ببرنامج دعم التخفيف من مخاطر البطالة في حالات الطوارئ [١].

ولاختلاف تلك التحديات الناشئة عن مواجهة تلك الأزمة عن الأزمات المالية السابقة، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفى ظل ما تتطلبه الأزمة الحالية لفهم جيد لهشاشة السوق الحالية ومسارات عدوى السوق والأثار السياسية وإجراء تقييم جيد محكم للهيكل المتغير للأسواق العالمية والوساطة المالية فيما بعد زمن الجائحة.

---

https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/global-financial-markets-policy-responses-to-covid-19-2d98c7e0 /

(١) لمزيد من التفصيل

-Klose, Jens and Tillmann, Peter. "COVID-19 and Financial Markets: A Panel Analysis for European Countries" Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, vol. 241, no. 3, 2021, pp. 297-347. https://doi.org/10.1515/jbnst-2020-0063

ووفقا لما تقدم فقد أثرت الجائحة على عناصر ومقومات اقتصادات الدول ما جعلها تتخذ إجراءات وتدابير للحاق بركب الدول التي لم تتأثر بعد بتدابير الإغلاق وتسريح العمالة وما تبعه من تبعات اجتماعية كباقي دول العالم النامي الأكثر تأثرا.

المبحث الثالث
أدوات القضاء على الفقر دوليا في ظل الجائحة

أدت الجائحة إلى زيادة معدلات الفقر بشكل غير مسبوق لم يشهده العالم خلال الثلاث عقود الماضية منذ الأزمة المالية الأسيوية والتي زادت معها أعداد الفقراء بمقدار ١٨ مليون شخص بعام ١٩٩٧، وبعدد ٤٧ مليون شخص بعام ١٩٩٨ ، وقد شهدت تلك المعدلات انخفاضا ملحوظ في جميع أنحاء العالم بأكثر من مليار شخص إلا أنه وبسبب تلك الجائحة أدت إلى زيادة مضطرده في أعداد الفقراء مره أخرى، حيث يقدر إجمالي عدد الفقراء الناجم عن تلك الجائحة بنحو (١١٩:١٢٤) مليون شخص بزيادة وللمرة الأولى منذ ٢٠ عام تقدر بنحو ٨٨ مليون شخص [(١)].

وفي اجتماع مجموعه الأربعة وعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤن النقدية والتنمية الدولية المقام بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠٢٠ حيث جاء البيان الختامي للمجموعة تأكيدًا على أن الدول النامية والاقتصادات الناشئة تواجه تحديا غير مسبوق على كافة المستويات الإنسانية والاقتصادية والصحة العامة بسبب الجائحة والذي فرض ضرورة تضافر العمل والجهود الدولية للتصدي لهذه الأزمة نتيجة الأثار الاجتماعية والاقتصادية والتي وصفها البيان بتأثيراتها السلبية الشديدة والتي طالت صحة المواطنين ووظائفهم ومستوى دخولهم ، وذلك بسبب التراجع السريع في معدلات التجارة والسفر والسياحة وتحويلات العاملين

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: Looking back at 2020 and the outlook for 2021, on line by : https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021

واقترانه بخروج تدفقات رأسمالية واستثمارية كبيرة تسببت في حدوث تأكل المقدرة المالية والاحتياطيات النقدية فضلًا عن مواطن الضعف المتولدة عن الديون في كثير من اقتصادات الدول النامية لمواجهة تداعيات الجائحة[١].

المطلب الأول
دول الإتحاد الأوروبي وتدابير المواجهة

منذ وأن تم الإعلان عن الجائحة فقد نفذت دول الإتحاد الأوروبي مجموعه من التدابير والسياسات للحد من انتشار الجائحة كقواعد التباعد الجسدي وإدارة الملف الصحي وتدابير النظافة والسلامة إضافة إلى وضع القيود على مسألة السفر الداخلية والخارجية، مع وجود مرونة صاحبت تنفيذ حملات التطعيم، وقد شهدت دول الإتحاد الأوروبي نتيجة انتشار الوباء تأثر اقتصادي متفاوت طبقا لوضع كل دوله من تلك الدول.

وقد كان قطاع الصناعة بأوروبا [٢]الأكثر تضررًا خاصة تلك الصناعات التي كان الاتصال الشخصي فيها عنصرًا رئيسيًا للنشاط كالسياحة وتجارة التجزئة والصناعات الثقافية، حيث

---

(١) لمزيد من التفصيل

-INTERGOVERNMENTAL GROUP OF TWENTY-FOUR ON INTERNATIONAL MONETARY AFFAIRS AND DEVELOPMENT, April 14, 2020, on line by https://www.g24.org/wp-content/uploads/2020/04/G-24-Communique-Final-Spring-Meetings-2020.pdf?fbclid=IwAR2aDGhh-lD_wdXO0DceQgmdrFc9ZCEGvYP9dfxri5NHh7fcqQGoY2UO99Y

(٢) لمزيد من التفصيل

-European solidarity in the face of COVID-19, France Diplomacy,on line by, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/europe/news/article/european-solidarity-in-the-face-of-covid-19 (1/7/2023)

شهد قطاع الإنتاج وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م انخفاضا كبيرًا ليعود مره أخرى لمستويات ما قبل الجائحة في الربع الثالث من عام ٢٠٢١م.

وبشكل خاص فقد تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة بالقيود الموضوعة لاحتواء الوباء وذلك بسبب الاضطرابات على نطاق واسع بسبب زيادة المدفوعات المتأخرة وانقطاع سلاسل التوريد مما أدى إلى نقص في المواد والسلع والخدمات إضافة إلى اضطرابات ارتفاع الأسعار وصعوبات الاستيراد والصعوبات في البحث عن موردين.

وقد تأثر طبقة العمالة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥:٥٤ والأكبر سنًا بالتخفيضات في ساعات العمل وخاصة تأثر العمال المؤقتون بشكل خاص بالوباء، حيث انخفض عدد العقود المؤقتة في جميع دول الإتحاد الأوروبي بنسبة ٢٧٪ بين ربيع ٢٠١٩ وربيع ٢٠٢٠ وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الانخفاض في التوظيف.

وقد أدت التدابير التي تم اتخاذها والمعتمدة لمكافحة وباء كوفيد ١٩ في تجنب انهيار واسع النطاق بنسب غير مسبوقة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي بشكل مجتمع فضلا عن حماية دخل الأسرة من خلال حماية العمالة.

ففي ٢٨ يناير ٢٠٢٠م تم تفعيل آلية الإتحاد الأوروبي المتكاملة للاستجابة للأزمات IPCR وهو إطار لتنسيق الجهود على أعلى مستوى مما سمح عقب ذلك لعقد موائد

Social and Economic Consequences of COVID-19, e European Parliament, Requested by the COVI committee, Policy Departmentfor Economic, March 2023,on line by https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2023/740071/IPOL_STU(2023)740071_EN.pdf

-Global Solutions, International Partnerships, The European Investment Bank Development Report 2021, 14 Jun 2021,on line by https://www.eib.org/attachments/thematic/the_eib_development_report_2021_en.pdf

مستديرة منتظمة لتلك الأزمة، وقد تم توجيه وتخصيص ١٠ ملايين يورو للبحث عن الوباء وكانت مخصصة للتخفيف من العواقب والأثار السلبية للجائحة.

وقد فرضت القيود بدفع الاقتصادات الأوروبية نحو الركود بتعطل سلاسل التوريدات وأسواق العمل، وقد بلغ إجمالي الدعم المالي طبقًا لخطة التعافي في إجراءات يوليو ٢٠٢٠ إلى ١.٨ تريليون يورو، في حين تقرر دعم الدول الأعضاء بمبلغ إضافي قدرة ٨٧.٤ مليار يورو بسبتمبر ٢٠٢٠ من خلال قروض في إطار الدعم للتخفيف من مخاطر البطالة في حالات الطوارئ، وقد ساعد الإطار المؤقت في تجنب حالات الإفلاس وتقديم الكثير من الدعم اللازم للاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء والإتحاد الأوروبي.

فرنسا وإجراءات الحد من أثار الجائحة

تأثر الاقتصاد الفرنسي نتيجة التدابير الصارمة والقيود المفروضة على السفر الداخلي والتي اقتصرت على الأغراض الأساسية مثل شراء الطعام والانتقال إلى العمل الغير قابل لاستمراره عن بعد، ولذلك فتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلى الإجمالي الفرنسي قد تقلص بنسبة ٧.٤٪ بعام ٢٠٢٠م، فضلًا عن الانخفاض الحاد في حجم مبيعات الشركات الفرنسية نتيجة الإغلاق المؤقت حيث كان الدافع للاستمرار رغبة من جانب الشركات في تغطية التكاليف الثابتة بما في ذلك تكاليف الرواتب ودفع الضرائب.

- التدابير الفرنسية ودعم الأجور

ونتيجة لذلك وبموجب الإطار المؤقت قامت الحكومة الفرنسية بالحصول على خطة دعم للأجور بقيمة ١.٢ مليار يورو تستهدف الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما تم تقرير خطط لدعم الأجور تحت مسمي "fonds de solidarite" لأربع مرات متتالية حيث تم صرف ٣١.٢ مليار يورو ما بين الفترة من مارس ٢٠٢٠ حتى يوليو ٢٠٢١.

- خطة فرنسا ومواجهة حالات الإفلاس

وقد ساعدت تلك التدابير في دعم عمليات التوظيف وخطط تأجيل المستحقات الضريبية وتجنب حالات الإفلاس والإعسار المالي ، حيث تشير البيانات الصادرة عن بنك فرنسا إل أن عدد حالات الإفلاس في عام ٢٠٢٠ انخفض بنسبة ٣٩.٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ وقد كانت للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النصيب الأكبر من انخفاض حالات الإفلاس المذكورة، وقد انخفض وبشكل متوالي الإفلاس ومستوياته إلى ٣١.٩٪ و ٣٠.٤٪ ، وقد كانت لتلك التدابير الأثر الإيجابي على حالات الإفلاس المرتبطة بأثار الجائحة وحسب بل أيضا كان لها تأثير على حالات الإفلاس والتي كانت ستحدث عادة كجزء من ديناميكية السوق.

- السياسات الفرنسية ومعدلات البطالة

أدت التدابير المتخذة لحماية الوظائف بالرغم من الزيادة الحادة في البطالة بين الربعيين الثاني والثالث عن عام ٢٠٢٠ مع ارتفاع معدل البطالة من ٧.٢مليون إلى أكثر من ٩ ملايين بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد تعافت مره أخري لاحقًا لتصل إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول نهاية الفصل الرابع من العام ٢٠٢١ ، وكما هو موضح بالرسم التالي والذي يوضح خط سير البطالة ومستوياته من قبل الجائحة حتى منتصف عام ٢٠٢٢.

خط سير مستويات البطالة بفرنسا من عام ٢٠١٧: ٢٠٢٢

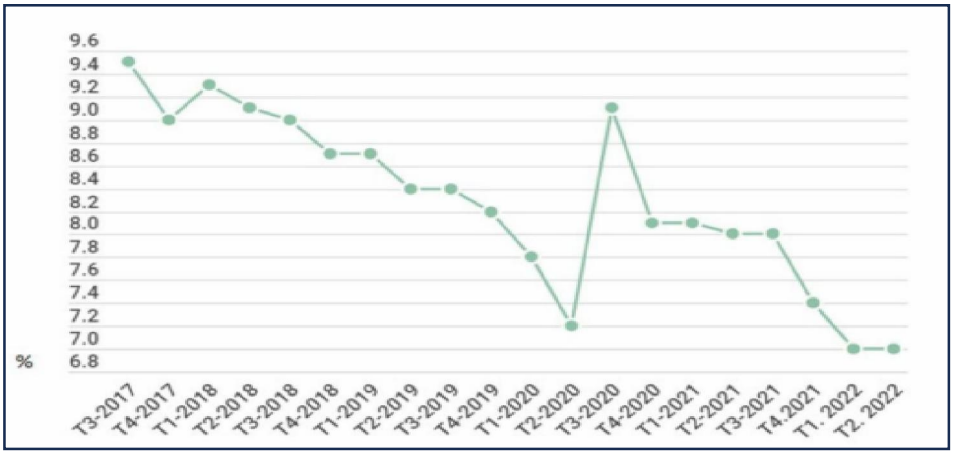

المصدر: European solidarity in the face of COVID-19, p.42

تأثر اقتصاد الصناعة والإنتاج بتكتل الإتحاد الأوروبي

قد تلاحظ انخفاض الإنتاج بالاتحاد الأوروبي نتيجة تأثر السوق الأوروبية الموحدة بالتدابير الخاصة لمكافحة الوباء وخاصة تلك المتعلقة بالحريات الأربعة لحركة كلاً من السلع والخدمات والأفراد ورأس المال، وقد تم تسجيل هذا الانخفاض في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ وقد عاد الاقتصاد الأوروبي ككل إلى مستويات ما قبل الوباء وذلك في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، وقد زاد هذا التأثر أيضًا نتيجة تلك التدابير تعطل الشركات الدولية حيث تشكل هذه النوعية من الشركات في أوروبا بين ٦٥٪ إلى ٨٠٪ من جميع أنواع الشركات.

ويشكل إعادة نمو الاقتصاد الأوروبي منذ بداية الجائحة بعام ٢٠٢١ أقل بنسبة ١.٥٪ فقط من حجم نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والتي استفادت من تمويل حكومي أكبر كما هو موضح بالشكل التالي والذي يوضح مستويات الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بين الربع الرابع من عام ٢٠١٩ والربع الثالث من عام ٢٠٢١ مقارنة مع مستويات الناتج المحلى الإجمالي لاقتصادات كلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

مستويات الناتج المحلي الإجمالي

لاقتصادات أوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي

٢٠١٩:٢٠٢١

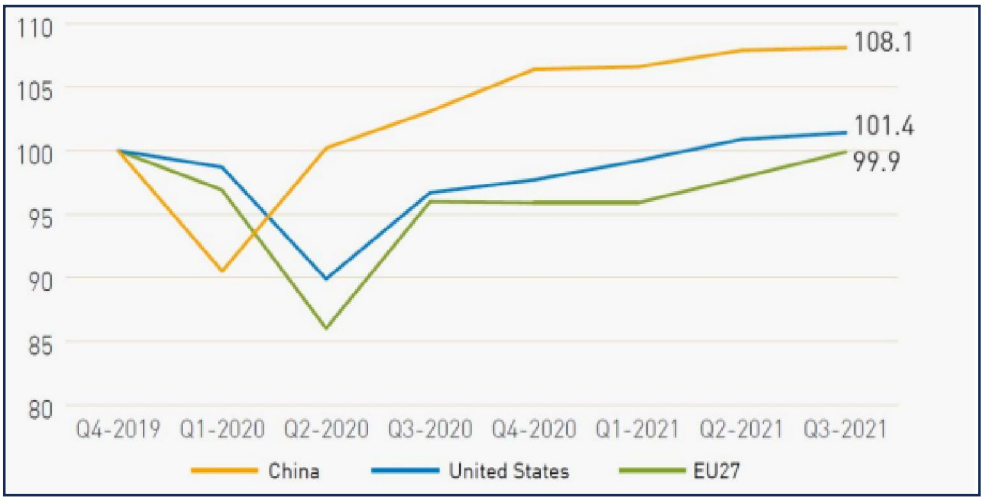

المصدر: European solidarity in the face of COVID-19, p.68

المطلب الثاني
الدول العربية ومواجهة أثار كورونا

تشهد المنطقة العربية تزايدًا في معدلات الفقر نتيجة ما خلفته الجائحة من ارتفاع متواتر لكلفة المعيشة، حيث يلاحظ تزايد الفقر في المنطقة خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بسنوات ما قبل الجائحة، ليعيش نتيجة لذلك أكثر من ثلث سكان المنطقة بنسب تتراوح بـ ٣٥.٣٪ تحت خط الفقر، ومن المتوقع تزايد تلك النسبة لتصل إلى نحو ٣٥.٨٪ بعام ٢٠٢٣ وبنسبة ٣٦٪ بعام ٢٠٢٤ [(١)].

إلا أن تلك النسب قد تكون متباينة بين تلك الدول فهناك ثمة اختلاف ملحوظ في مسار تلك المعدلات والنسب الخاصة بمؤشرات الفقر ، حيث يتوافر لكل بلد عربي مجموعه من المقومات والظروف والتحديات إضافة إلى مؤشرات تنمية مختلفة عن غيرها لتتأثر بذلك مستويات الفقر واتجاهاته كما هو موضح بالجدول التالي ، وبالرغم من تباين تلك الأرقام والنسب إلا أنها تعكس ما قامت به حكومات تلك الدول من مبادرات كانت لها الأثر الأكبر في التخفيف من وطأة الجائحة وانتشال العديد من سكان تلك الدول من براثن الفقر ، حيث حالت تلك الجهود دون تزايد فجوة تلك الأرقام ومواجهة مباشرة مع مشكلات إنسانية أشد وطأة أثناء الجائحة.

---

(١) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA ، صـ ٥٦

معدلات الزيادة في مستويات الفقر بالدول العربية المرتبطة

بوجود جائحة كورونا وما بعدها (٢٠١٩ – ٢٠٢٤)

الدول	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الأردن	٢١	٢٤	٢٢.٩	٢٢.٢
تونس	١٤.١	١٧.٤	١٧.٢	١٧.١
الجزائر	٤.٤	٦.٧	٦.١	٥.٥
لبنان	٤٥.٦	٦٨.٦	٦٨.٦	٦٨.٦
مصر	٢٩.٧	٣٢.٣	٣٣.٢	٣٤.٤
المغرب	٢.١	٥.٢	٥.٢	٦
سوريا	٤٢.٢	٦٠.٣	٦٠.٣	٦١
العراق	١٣.٩	٢٠.٣	٢٠.٣	١٩.٨
فلسطين	٣٠.١	٤٤.٢	٤٤.٢	٤٦.٣
اليمن	٨٢.٧	٩٠	٩٠	٨٨.٨
جـــــزر القمر	٤١.٥	٤٤.٦	٤٤.٦	٤٤.٦
جيبوتى	١٧.١	١٤.٨	١٤.٦	١٨
السودان	٤٣.٨	٥٤.٦	٥٤.٦	٥٤.٢
الصومال	٦٣.٩	٧٢	٧٢	٧١.٩
موريتانيا	٢٦.٤	٣١.٨	٣١.٨	٣٢

المصدر: ESCWA

ووفقا للبيانات السابقة فقد أثرت الجائحة وبشكل ملحوظ على اقتصادات المنطقة العربية خاصة وأنها كانت تعاني أصلًا من عدة نقاط ضعف وهشاشة قبل تفشي جائحة كورونا، لتكشف الجائحة عن عدم استعداد وجاهزية بعض الدول العربية لمواجهة التحديات الناشئة عن تلك المواجهة مع ظاهرة صحية عنيفة كـ كورونا.

أخفقت بعض الأنظمة الصحية والأجهزة الحكومية لبعض الدول ذات الأنظمة الهشة والمتأثرة بالنزاعات في التصدي للجائحة وذلك تحت وطأة الضغوط المتزايدة، بينما نجحت بعض البلدان ذات الدخول المتوسطة نسبيًا في التعامل مع الموجه الأولي للفيروس، بينما قدمت الدول الخليجية مرتفعة الدخل أداء أفضل بما تمتلكه من موارد لازمة وأنظمة صحية أفضل مكنتها وعلى وجه السرعة المطلوبة من فرض القيود والتدابير لمنع تفشي الجائحة.

وقد تعددت التدابير والإجراءات على المنطقة العربية، حيث تلخصت في قرارات الإغلاق الشامل ووقف الأعمال وكذلك القيود المفروضة على النقل، وحرم الانكماش الاقتصادي الكثيرين من مصدر دخلهم في وقت تراجعت فيه الموارد العامة المخصصة لشبكات الرعاية الصحية والسلامة.

التداعيات الاقتصادية على المنطقة العربية [١]

لا يضم اقتصاد المنطقة العربية سوى عدد قليل من الدول العربية قطاعات خاصة تنافسية ولا سيما على جميع السلع والخدمات التابعة للتبادل وكذلك البلدان المنتجة للنفط والغاز والتي

---

(١) لمزيد من التفصيل

-Arab Human Development Report 2022 Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era, on line by (10/5/2023(

https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-text-AR-103122.pdf

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (https://hdr.undp.orgUNDP)

- الباروميتر العربي https://www.arabbarometer.org/ar

تقع تحت تأثير الأسعار التي تشهد تقلبات كبيرة خارج دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع المعدل العالمي.

ولذلك فقد أثرت السياسات المتخذة من قبل الدول العربية بغرض التصدي للجائحة والتي كانت عبارة عن قيود على التجمعات والإغلاق الشامل وحظر التجوال، حيث أدت تلك التدابير للعديد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك عل النحو التالي:

- تراجع اقتصاد المنطقة عقب الانكماش الحاد خلال عام ٢٠٢٠ بنحو ٤.٥٪ ' بينما شهدت الدول ذات الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالنزاعات معدل تراجع أكبر حيث بلغ تراجعًا بنحو ١٥٪.
- تفاقم العجز المالي بالمنطقة مع تراجع الإيرادات وارتفاع الحاجات التمويلية، حيث زاد متوسط العجز الإجمالي بـ ٧ نقاط مئوية ليصل إلى ٩.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وقد زاد العجز المالي بالمنطقة العربية لعام ٢٠٢١ إلى نحو ٢.٣٪.
- زيادة حجم الديون الحكومية خلال عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بزيادة بنحو ١٣ نقطة مئوية عن عام ٢٠١٩.
- تدهور ارصدة الحسابات الجارية للمنطقة من فائض قدره ١.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩ إلى عجز قدرة ٣.٥٪ من إجمالي الناتج المحلى لعام ٢٠٢٠.
- تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٦٪، بينما تراجعت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو ٤.٦ مليار دولار.
- انخفاض مجموعه تدابير المالية العامة المخصصة للقطاع الصحي عنها بالبلدان النظيرة حيث بلغ متوسط تلك التدابير بنحو ٠.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث احتلت السعودية صدارة الدول العربية بتلك المخصصات وذلك بنسبة ٢.١٪ من إجمالي الناتج المحلي في حين خصصت دولة العراق نحو ٠.٠٢٪ فقط.

- ارتفاع معدلات البطالة من ١٠.٩٪ عام ٢٠١٩ إلى ١٢.٥٪ عام ٢٠٢١ وهو مرتفع بالنسبة للمتوسط العالمي والذي سجل نحو ٦.٢٪.

- ارتفاع معدل بطالة النساء بشكل أسرع بعام ٢٠٢١ وهو ما يعادل أربعه أضعاف المتوسط العالمي وضعفين بالمنطقة مقارنة بالرجال وكما هو موضح بالشكل التالي.

معدل البطالة وتأثر قطاع التوظيف مقارنة بين الرجال والنساء

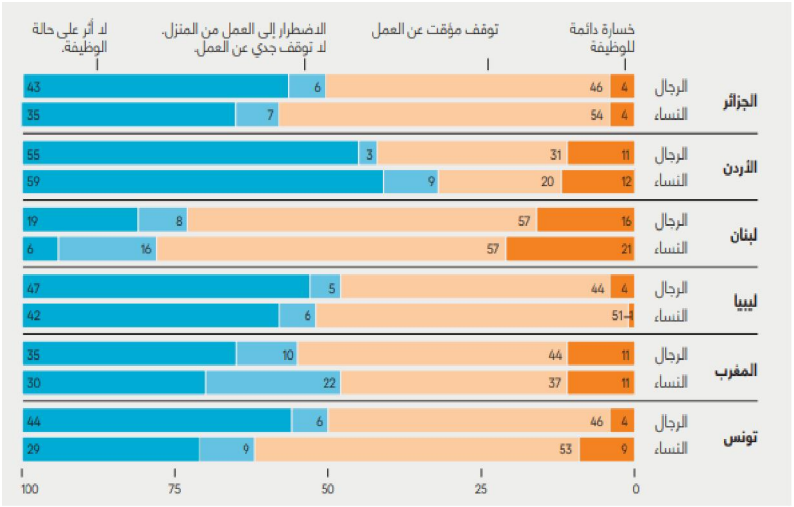

المصدر: UNDP

- تسجيل أعلى معدل بطالة بين الشباب بعام ٢٠٢١ في الفئة العمرية (١٥-٢٤عام) حيث بلغ ٢٨.٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث سجلت النسبة حينها ٢٥.٣٪.

- زيادة معدل البطالة بين الفتيات ضعف المعدل بين الشباب حيث بلغت ٤٩.١٪ عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٤٤.٧٪ عام ٢٠١٩.

- بلغت إجمالي الخسائر في ساعات العمل نتيجة الإغلاق الشامل وحظر التجوال نحو ٢٣ مليون وظيفة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مع استمرار الخسائر في ساعات العمل ولكن بمعدلات أقل خلال عام ٢٠٢١ بعدما تم التخلي عن تدابير الإغلاق الشامل.

- خسرت المنطقة العربية عام ٢٠٢٠ ما يقارب ٩٪ من ساعات العمل بما يعادل ١٠.٢ ملايين وظيفة بدوام كامل ، ٥٪ من ساعات العمل المفقودة أي ما يعادل ٥.٩ ملايين وظيفة بدوام كامل عام ٢٠٢١.

- تراجع الدخول الفردية بخسارة في دخل العمل بنحو ١١٪ لينتج عن ذلك تراجع في كلا من الطلب والاستهلاك بانخفاض تلك الدخول الأمر الذي وضع العديد من العمال تحت وطأة الفقر.

- تأثر قطاع العمل النسائي كثيرا منه على الرجال حيث زاد احتمال خروج المرأة كقوة عمل من سوق العمل سواء على نحو دائم أو مؤقت، فضلاً عن تحمل أصحاب العمل الحر أو الذين يعملون بوظائف مؤقته أو غير رسمية لتحمل الأعباء الناتجة عن الجائحة.

ويشير الشكل التالي إلى تأثر عمال القطاع الخاص بشكل أكبر من تأثر عمال القطاع الحكومي بدول كالمغرب وتونس خاصة نوعية العمالة والذين يعملون بشكل غير رسمي خارج المؤسسات حيث كانت تلك الفئات هي الأكثر تضررا، وقد تباينت شدة تلك التأثيرات بمرور الوقت ففي المغرب كان التأثير معتدل ليتفاقم بعد ذلك، وتأثير واضح وذات أثر فورى في تونس على هيئة تسريح مؤقت أو دائم للعمال أو تقليل ساعات العمل أو تغير حالة العامل بحيث لم يعد عاملاً بأجر.

نسب تأثر القطاع الخاص وفقا لخطط وتدابير الإغلاق

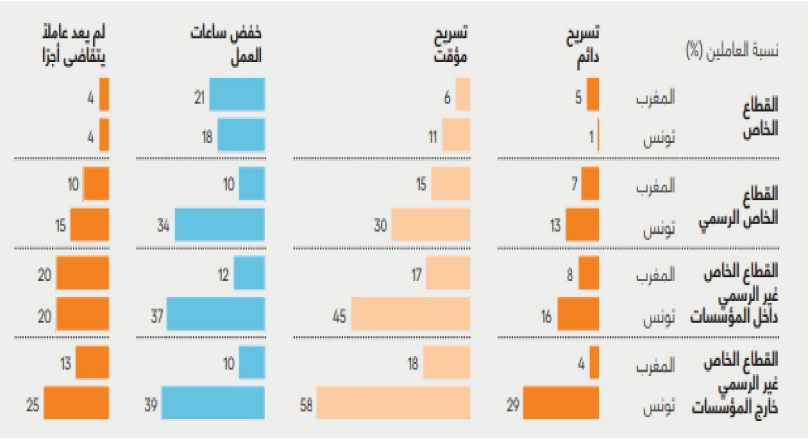

المصدر: UNDP

وقد تأثر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الدول العربية مما تسبب في خسائر كبيرة في سبل العيش حيث رشحت تلك المشروعات لتكون الأكثر تضررًا بسبب الإغلاق نتيجة الجائحة، وقد وضعت العديد من الدول العربية أليات للتخفيف من أثار الجائحة لدعم تلك المشروعات وذلك بالتخفيف من حجم التحديات المتعلقة بتوفير السيولة لها، فضلًا عن تأجيل دفع الضرائب والرسوم وخطط حماية العمالة والوظائف وبالرغم من إعادة الافتتاح مره أخرى إلا أنه لا يزال العديد من تلك المشروعات يكافح من أجل التعافي.

الحماية الاجتماعية بالدول العربية أثناء الجائحة [١]

كان لملف الحماية الاجتماعية الاهتمام الأكبر وإحدى أهم الأدوات الرئيسية للحكومات في استجابتها للصدمة التي تسببت بها الجائحة للأسر والشركات، فوفق تقديرات اداة تعقب الاستجابة العالمية لكورونا من منظور النوع الاجتماعي التابعة للأمم المتحدة الإنمائي وصل عدد التدابير للحماية الاجتماعية في الدول العربية إلى ٢٠٠ إجراء خلال عام ٢٠٢٠ من ضمنها عدد ٢ في ليبيا و٣ في اليمن و٤ في السودان وصولاً إلى عدد١٨ إجراء في تونس ودولة فلسطين و٢٦ تدبير بدولة الأردن.

وقدرت أداة تعقب حزمة التحفيز لمواجهة أزمة كورونا الخاصة بالإسكوا أن عدد تدابير الحماية الاجتماعية بالدول العربية بلغ ١٧٤ وتدرج استخدامهم بين إجراء واحد في الصومال و٢ في قطر واليمن وصولاً إلى ١٧ في البحرين و ١٩ في لبنان وعدد ٢٣ في مصر، وارتفعت نسبة الأشخاص الذين شملهم برنامج الحماية الاجتماعية واحد على الأقل في البحرين ولبنان وفلسطين خلال تفشي الجائحة ولكن ما زالت تغطية الحماية الاجتماعية منخفضة في البلدان

---

(١) لمزيد من التفصيل

- الملخص التنفيذي تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٢٢ ، تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-١٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-summary-AR-101122.pdf

العربية حيث تحظى نسبة ٤٠٪ فقط من السكان بميزة حماية اجتماعية واحدة على الأقل، و ٤٪ في الإمارات و ٨٢٪ بالسعودية.

تأثر منحنيات الفقر بالمنطقة العربية بكورونا

ارتفعت معدلات الفقر [١] ببعض الدول العربية بزيادة قدرها ٣.٤٪ عما قبل الجائحة وتكاد تختفي نسب هذا الفقر ببعضها الأخر حيث يعيش نحو ٥٦٪ من فقراء المنطقة في بلدان ذات أنظمة اقتصادية ضعيفة ومتأثرة بالنزاعات، ويعيش نحو ٤٢٪ منهم في دول متوسطة الدخل والمستوردة للنفط، ويضم العراق والسودان واليمن حوالي ٤٠٪ من الأشخاص المصنفين بأنهم فقراء وفق خطوط الفقر الوطنية والتي قدرت نسبة الفقر في الدول العربية عام ٢٠١٩ بحوالي ٢٩٪ من عدد سكان المنطقة.

وتشير التقديرات أن فقر الدخل بلغ ٧٩٪ في دولة اليمن و٤٤.٢٪ في فلسطين و٢٣.٢٪ بالعراق و١٥.٤٪ بتونس وبنسبة ٤٪ في الجزائر و٣.٣٪ بالمغرب، ويعد العجز عن خلق فرص عمل لائقة أحد أهم الأسباب الرئيسية التي حالت دون ترجمة النمو الاقتصادي إلى تراجع معدلات الفقر، إضافة إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نتيجة تعطيل النظم الغذائية وارتفاع أسعارها.

أما فيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد فيقدر بحوالي ١٤.٥٪ من سكان المنطقة العربية بدول منخفضة ومتوسطة الدخل هم فقراء وفقا لمعطيات الفقر المتعدد فعلى سبيل المثال تقدر النسبة بالأردن بـ ٠.٤٪ بينما ترتفع النسبة كثيرا في السودان لتبلغ نحو ٥٢.٣٪ ، وقد شكلت

---

(١) لمزيد من التفصيل

- Arab Human Development Report 2022 Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era, on line by https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-text-AR-103122.pdf

- الباروميتر العربي https://www.arabbarometer.org/ar

حالات الحرمان متعدد الأبعاد بالمساهمة في وجود الفقر المدقع أو متعدد الأبعاد وفقا لنسب المساهمة التالية:

- حالات الحرمان المتعلقة بمستوى المعيشة (مسؤولة عن أكثر من ٣٩٪ من معدل الفقر متعدد الأبعاد)
- حالات الحرمان المتعلقة بالتعليم (مسؤولة عن نسبة ٣٤.٦٪ من معدل الفقر متعدد الأبعاد)
- حالات الحرمان المتعلقة بملف الصحة (مسؤولة عن ٢٦.٣٪ من معدل الفقر متعدد الأبعاد) باستثناء دولة فلسطين والسودان حيث كانت حالات الحرمان المتعلقة بمستويات المعيشة والصحة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في الفقر متعدد الأبعاد، أما فيما يتعلق بالحرمان من التعليم فقد كان عاملا مشتركا ورئيسي في معظم الدول والأقاليم النامية بالمنطقة العربية وكما هو موضح بالشكل التالي.

مكونات الفقر متعدد الأبعاد والقاسم المشترك بينهم

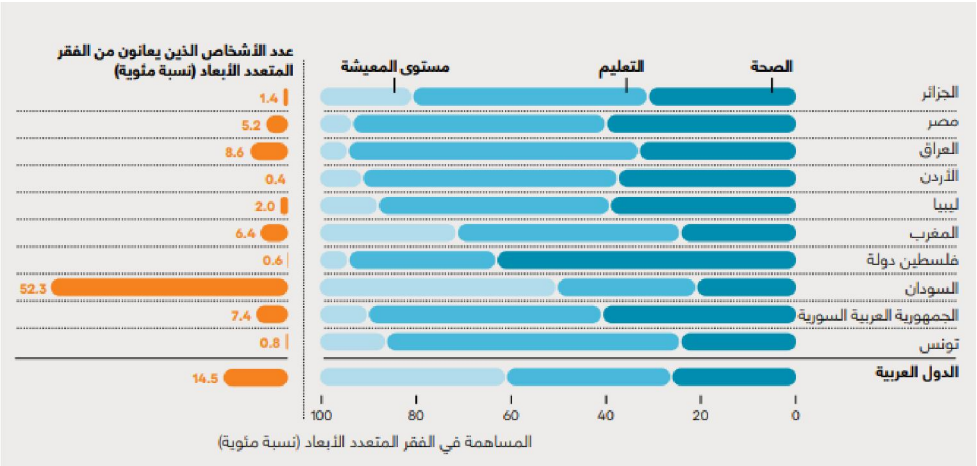

المصدر: UNDP

ولذلك فقد أوجدت حالة التفاعل بين الفقر المتعدد وجائحة كورونا حلقة مفرغة حيث تعرض الأشخاص ممن يعانون من الفقر المدقع لخطر أكبر بالإصابة مما دفع البعض منهم إلى مزيد من وطأة فقرهم وتعميق حالة عدم المساواة التي يعانون منها.

المبحث الرابع
تدابير مواجهة الفقر المقترن بالجائحة في مصر

منذ ان أعلنت منظمة الصحة العالمية وبشكل صريح في الحادي عشر من شهر مارس لعام ٢٠٢٠م باعتبار ظاهرة تفشي COVID-19 عبر أرجاء العالم بوضعها تحت مصطلح الجائحة، إضافة إلى التنبيه وبشكل طارئ وعاجل لضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة الفيروس، والتأكيد على تأهب جميع القطاعات مما يعنى معه ضرورة اتخاذ الدول والحكومات إستراتيجية شامله للوقاية من هذه الجائحة على أن يكون ضمن أهم أولوياتها إنقاذ الأرواح البشرية والعمل على تقليل الأثر المترتب عليها إلى أدني حد ممكن [١] ، ولذلك فسوف يتم عرض ما تم اتخاذه بمصر سواء من الناحية الوقائية أو لتلك المتعلقة بمواجهة الفقر اجتماعيا واقتصاديا وذلك من خلال المطلبين التالي عرضهم .

المطب الأول
إجراءات وتدابير مصر الوقائية في مواجهة الأزمة

اتخذت مصر عقب اعلان ذلك من قبل منظمة الصحة العالمية للعديد من الإجراءات والتدابير الاحترازية في اتجاه الحفاظ على الحياة ورعاية المرضي والتخفيف من حدة أثر هذه الإجراءات، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد صدرت عدة قرارات تنظيمية وذلك على النحو التالي:

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٢٠م بشأن تعليق جميع الأنشطة والفاعليات التي تتطلب تواجد تجمعات كبيرة للمواطنين [٢].

---

(١) لمزيد من التفصيل

- منظمة الصحة العالمية www.who.eg

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١٠ (مكرر)، هيئة المطابع الأميرية، ٩ مارس سنة ٢٠٢٠

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٢٠م بشأن تعليق الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية كالجامعات والمدارس والمعاهد*[١].

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠م بشأن تعليق حركة الطيران الدولي [٢].

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠م بشأن التدابير الاحترازية المتخذة بوحدات الجهاز الإداري وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال [٣].

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠٢٠م بشأن تعليق العروض التي تقام في دور السينما والمسارح [٤].

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تحديد مواعيد غلق المحال والمنشآت والمراكز التجارية بكافة أنحاء الجمهورية [٥].

وقد احتوت تلك القرارات على بعض التدابير الهامة مثل:

- استثناء من التطبيق يسري على العاملين بالدولة في بعض القطاعات الحيوية الهامة مثل النقل والإسعاف والمستشفيات وخدمات المياه والصرف والكهرباء.

---

* ولضمان استمرار العملية التعليمية فقد وافق مجلس النواب المصري بإضافة تعديلاً بالمادة رقم ١٩٧ مكرر لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تجيز للوزير المختص بالتعليم العالي بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات في حالة الضرورة أن يعدل نظام الدراسة والامتحانات ووضع بديل أو أكثر للتعليم في عام جامعي أو فصل دراسي محدد بما يضمن استكمال العملية التعليمية مع استيفاء المتطلبات الأساسية والحد الأدنى من المعايير لإتمام المناهج الدراسية

(١) الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر)، هيئة المطابع الأميرية، ٤ مارس سنة ٢٠٢٠

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر) هـ، هيئة المطابع الأميرية، ١٦ مارس سنة ٢٠٢٠

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر) هـ، هيئة المطابع الأميرية، ١٦ مارس سنة ٢٠٢٠

(٤) الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر) ى ـ، هيئة المطابع الأميرية،١٧ مارس سنة ٢٠٢٠

(٥) الجريدة الرسمية، العدد ١٢ (تابع)، هيئة المطابع الأميرية،١٩ مارس سنة ٢٠٢٠

- منح رخصة خاصة للعمل بالمنزل في حال توافق طبيعة العمل وسماحها بذلك دون التواجد بمقر العمل طوال مدة سريان تلك القرارات.
- منح العاملين بالدولة والمصابين بأمراض مزمنة أجازه استثنائية طوال فترة سريان تلك القرارات على ان تكون مدفوعة الأجر.
- منح الموظفة من العاملين بالدولة الحامل او من ترعي أطفال دون الثانية عشر أجازه استثنائية طوال فترة سريان تلك القرارات على ان تكون مدفوعة الأجر.
- منح العاملين بالدولة العائدين من الخارج أجازه استثنائية لمدة أسبوعين من تاريخ عودته للبلاد.
- حظر إيفاد العاملين بالدولة سواء بالداخل أو الخارج للتدريب أو لحضور ورش العمل أو أداء مهام خارج البلاد.

وفي اجتماع مجلس الوزراء بمصر رقم ٨٧ لعام ٢٠٢٠ ، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات شأنها الحد من الأثار السلبية لجائحة كورونا لينتهي بتلك الإجراءات الهامة على النحو التالي:

- رفع الحد الأدنى من الإعفاء الضريبي من ٨ الالاف إلى ١٥ ألف جنيه بالإضافة إلى ٧ الالاف جنيه إعفاء شخصي للعاملين لدى الغير، ليصل إجمالي الإعفاء إلى ٢٢ ألف جنيه سنويًا.
- استحداث شريحة اجتماعية لدعم الطبقات الأقل دخل بسعر ٢.٥٪ تخدم أصحاب الدخول حتى ٣٧ ألف جنية سنويًا.
- فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بقيمة ١٠ مليار جنية بالباب السادس "شراء الأصول غير المالية" (الاستثمارات) ضمن حزمة ١٠٠ مليار جنية لمواجهة تداعيات الجائحة.
- سداد مستحقات الشركات والمقاولين لزيادة السيولة المالية عن طريق ضخ تلك الأموال في الأسواق.

- مد أجال تقديم الإقرارات الضريبية أو مد أجال سداد كل أو جزء من الضريبة المستحقة طبقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل أو القيمة المضافة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر قابله للتجديد بالنسبة للممولين أو المسجلين في القطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات مواجهة الفيروس دون أية غرامات أو مقابل تأخير.

وفي السادس من أبريل لعام ٢٠٢٠م أعلن مجلس الوزراء بمصر عن بدء وزارة القوى العاملة بتخصيص منحة للعمالة غير المنتظمة والمتضررة من تداعيات جائحة كورونا مقدارها ٥٠٠ جنيهًا شهريًا ولمدة ثلاث شهور لعدد مليون وخمسمائة ألف عامل.

وقد قام على إثرها صندوق إعانة الطوارئ للعمال بوزارة القوى العاملة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف مرتبات العمالة غير المنتظمة بقطاع السياحة المتضررة والتي يقدر عددها ٩٠٠ ألف عامل.

وقد تم مؤخرً إصدار تقرير وزارة القوى العاملة والذي كان تحت مسمي "دولة ٣٠ يونيو تنتصر لقضايا العمل" والذي أوضحت فيه ما تم إنجازه في ملف دعم العمالة أثناء فترة الجائحة فعليًا وذلك من خلال الأرقام والبيانات التالية:

- صرف ٤.٥٨٦ مليار جنية إعانات للعمالة غير المنتظمة.
- مساندة القطاع الخاص والقطاع العام بـ مليار و٦٠٠ مليون للعمالة في الشركات المتعثرة، منها مليار و٥٣٢ مليون جنية لمساندة منشأة قطاع السياحة فقط استفاد منها ٢٠٦ ألف و٣٦٥ عامل [١].

---

(١) لمزيد من التفصيل

- رئاسة مجلس الوزراء المصري
- وزارة القوى العاملة https://www.manpower.gov.eg

هل كان للمؤسسات المصرفية دور في الحد من أثار الجائحة؟ (١)

كانت للمؤسسات المصرفية دورًا كبير في التقليل من تداعيات الأزمة العالمية محليًا مما انعكس بشكل أو بأخر عل الفقر وتداعياته وذلك في ضوء إجراءات وتدابير البنك المركزي المصري بهدف الحد قدر الإمكان من الأثار السلبية لجائحة كورونا، حيث ارتكزت تلك التدابير في التالي ذكره:

- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات وكذا الأفراد خاصة تلك القروض الموجهة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي، والشركات المتوسطة والصغيرة مع عدم تطبيق أيه غرامات على التأخر في السداد.
- إلغاء ما يعرف بالقائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.
- إلغاء كافة الرسوم والعمولات المطبقة على نقاط البيع والسحب من ماكينات السحب الألية والمحافظ الإلكترونية، وكذلك إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها لمدة ٦ أشهر انتهت بحلول سبتمبر ٢٠٢٠ وتم تمديد فترة تلك الإعفاءات على عمليات السحب النقدي الألية حتى يونيو ٢٠٢٢.
- إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والإستراتيجية خاصة تلك الموجهة للسلع الغذائية لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسواق وكذلك لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

---

(١) لمزيد من التفصيل

تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من أثار فيروس كورونا المستجد، منشورات البنك المركزي، ابريل ٢٠٢٢

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/central-bank-of-egypts-measures-to-offset-the-impact-of-covid19_ar.pdf

- دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعته بتخفيض أسعار العائد مرتين على التوالي في سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٠ ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى ٨.٢٥٪، ٩.٢٥٪، ٨.٧٥٪ على الترتيب وبسعر ائتمان وخصم عند مستوى ٨.٧٥٪.

- تعديل أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي ليصبح ٨٪ علي أساس متناقص بدلاً من ١٠٪ على مبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل ومبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات ومبادرات دعم قطاع السياحة.

- إتاحة مبلغ ١٠٠ مليار جنية لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي والشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات تصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات وغيرها والثروة السمكية والداجنة والحيوانية.

- تخصيص ٥٠ مليار جنية لمدة حدها الأقصى ٢٥ سنة بشروط محددة يتم توجيهها للعملاء والتمويل العقاري من متوسطي الدخل.

- التيسير على الفئات التي ترغب في فتح حسابات منشأة متناهية الصغر وليس لديها سجل تجاري أو رخصة مزاولة مهنة فضلاً عن العملاء من أصحاب الحرف والأعمال اليدوية من خلال فتح حسابات لها تحت مسمي (حساب نشاط اقتصادي) والتعرف على الهوية عن طريق مستند تحقيق الشخصية.

دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمة [1]

كان لمنظمات المجتمع المدني دورا هام في التقليل من أثار الجائحة والتخفيف من وطأة الفقر لدي الأسر الأكثر احتياجا فقد تمثلت جهوده في التالي:

---

(١) لمزيد من التفصيل

- وزرة التخطيط والتنمية الاقتصادية https://mped.gov.eg

- تخصيص حساب موحد تحت رقم ٠٣٧٠٣٧ من قبل صندوق تحيا مصر لتلقي مساهمات توفير لقاح كورونا لغير القادرين لتوفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية للأسر في المناطق الأكثر احتياجا.

- صرف منحه ٥٠٠ جنية من قبل بيت الزكاة والصدقات شهريًا من خلال الطلبات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية للأزهر الشريف لدعم العمالة غير المنتظمة.

- إطلاق مبادرة نتشارك نعدي الأزمة والتي تضمنت مرحلتها الرابعة توزيع ٤٠ الف طن من المواد الغذائية على ٦ الالاف أسرة بمدينتي بشائر الخير (١-٢) بالإسكندرية وتوزيع ٥٠٠ طن من المواد الغذائية و ٣٦ طن من الدواجن على مستحقيها في ١٩ محافظة، وتوفير المستلزمات الطبية لمستشفيات العزل وتشمل ٤٥ جهاز تنفس صناعي و ٣٠٠ الف كمامه جراحية ونحو نصف مليون كمامه n95 ، و ١٦ الف بدلة عزل و ١٠ الالاف لتر من المطهرات بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف عبوة قفازات طبية.

- توفير ٢٥٠ ألف كرتونه طعام وشنطة غذائية لدعم مليون مواطن متضرر من تداعيات فيروس كورونا في إطار المبادرة التي أطلقها بنك الطعام المصري تحت شعار دعم العمالة اليومية مسؤولية.

المطلب الثاني
التدابير الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الفقر

نتيجة لحتمية تنسيق الجهود بين جميع مرافق الدولة فقد وافق مجلس النواب بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٢١ على الاتفاقية المبرمة بين وزارة التضامن الاجتماعي وبنك التنمية الإفريقي ووزارة التعاون الدولي بمنحه تقدر بإجمالي نصف مليون دولار امريكي تحت مظلة مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا [1].

---

(١) لمزيد من التفصيل

- منحة طوارئ لتداعيات كورونا من البنك الأفريقي للتنمية لوزارة التضامن الاجتماعي
- https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=2172

ويهدف المشروع إلى توفير سلال غذائية لإجمالي ٤٠ ألف أسرة مع استهداف الأسر في المناطق النائية والأكثر فقرًا وتأثرًا بجائحة كورونا بالاعتماد على بيانات الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية لدى وزارة التضامن والبالغ عددها ٩.٥ مليون أسرة، بالإضافة إلى قواعد بيانات العمالة غير المنتظمة لدى وزارة القوى العاملة والبالغ عددها ٤ مليون أسرة.

وقد قدمت وزارة التضامن الاجتماعي منذ بدء تفشي الجائحة وخلال العام الأول فقط بالشراكة مع الجمعيات الأهلية دعماً في صيغة (سلة غذائية) إلى ٦.٥ مليون أسرة فقيرة وأولى بالرعاية وذلك على مستوى جميع محافظات الجمهورية، ومنذ مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٢ قامت وزارة التضامن الاجتماعي بتقديم الدعم النقدي والعلاجي للأسر المتضررة ليستفيد حوالي ٢١ مليون فرد بقيمة بلغت ٥.٤ مليار جنية مصري [١].

وعقد الإتحاد الأوروبي عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع مشترك "دعم الاستجابة لكوفيد ١٩ "بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي بقيمة ٦ ملايين يورو لمدة ثلاث سنوات وذلك من خلال محورين، حيث عمل البرنامج على تحقيق التالي:

- تعزيز أليات الوقاية للحد من تصاعد معدلات الإصابة بين الأسر الأكثر تضررا خاصة أسر العمالة غير المنتظمة والموسمية وكبار السن.
- التخفيف من حدة الأثار الاجتماعية والاقتصادية اللازمة من خلال تنفيذ مشروعات إنتاجية تلبي مطالب السوق المحلية وإتاحة فرص العمل للفئات الأكثر تضررًا.
- استكمال تطوير البنية التحتية والقدرات المؤسسية ذات الصلة لاعتماد الحلول الرقمية للخدمات المختلفة التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن وغيرهم من الفئات الأولى بالرعاية [٢].

---

(١) لمزيد من التفصيل

- الهيئة العامة للاستعلامات https://www.sis.gov.eg

(٢) لمزيد من التفصيل

ومن خلال برنامج "الألف يوم الأولى" والذي تم تقديمه من خلال التعاون ما بين برنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية WFPو وزارة التضامن الاجتماعي، حيث تم تنفيذ البرنامج من خلال منح أكثر من ٤٠ ألف أم مسجلة ببرنامج "تكافل وكرامة" وفق شروط خاصة للحد من الأثار السلبية لسوء التغذية خلال أزمة كورونا، مع مشاركة منظمات المجتمع المدني كمؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية على سبيل المثال حيث ساهمت بإجمالي قدره ثلاث ملايين ونصف جنيهًا مصريًا لدعم المشروع ومنح تحويلات نقدية لنحو أربعة الالاف سيدة. [١]

وعن دور بنك ناصر الاجتماعي [٢]باعتباره أحد المعنيين عن ملف المسؤولية المجتمعية، حيث قام البنك بدعم قطاعات المجتمع المختلفة لمواجهة أضرار فيروس كورونا الجسمية حيث تمثلت إسهاماته من خلال أصدرا شهادة "أيد واحده" للأطباء وأطقم التمريض بعائد ١٥.٥٪ يصرف سنويًا.

- للحد من آثار جائحة كورونا: البرنامج الإنمائي بمصر يبدأ مشروعا لمواجهة كورونا مع وزارة التضامن الاجتماعي

https://news.un.org/ar/audio/2021/02/1070162

(١) منشور بعنوان "برنامج الأغذية العالمي يطلق شراكة جديدة لدعم الأمهات والأطفال في وقت أزمة فيروس كورونا المستجد بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي"، ١٨ أغسطس ٢٠٢٠ ، الموقع الرسمي لبرنامج الأغذية العالمي، لمزيد من التفصيل

https://ar.wfp.org/news/wfp-launches-new-collaboration-to-support-mothers-and-children-in-time-of-covid-19-crisis

(٢) منشور بعنوان "دور بنك ناصر الاجتماعي خلال ازمة فيروس كورونا المستجد"، ١٦ يونيو ٢٠٢٠، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، لمزيد من التفصيل

https://www.sis.gov.eg/Story/204726

فضلا عن تمويل ما يتعلق بالبحث العلمي لإيجاد حلول مجتمعية تخفف من وطأة جائحة كورونا حيث تم دعم المشروعات البحثية بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بما يقدر بـ ثلاثة ملايين جنيهاً مصريًا لمحاور شملت تصميم وتصنيع أجهزة التنفس الصناعي وتطوير العقاقير الطبية لعلاج الفيروس وإنتاج المطهرات وغيرها من الأدوات الوقائية.

إضافة إلى تفعيل خدمة صرف مستحقات عملاء البنك من خلال عدد ٢٠٠٠ منفذ من منافذ شركة فوري بما ساهم في تخفيف التزاحم داخل فروع البنك، وقد قام البنك بتأجيل الأقساط المستحقة مع العملاء لمدة ستة أشهر دون احتساب أية غرامات تأخير.

ومن بين أهم القرارات [١] الأخرى التي اتخذتها الدولة في مواجهة الأثار السلبية لجائحة كورونا على النحو التالي:

- تخفيض سعر الغاز الطبيعي بقيمة ٤.٥ دولار فضلا عن خفض أسعار الكهرباء الموجهة للصناعة بقيمة ١٠ قروش ضمانا لاستمرارية عجلة الإنتاج والصناعة.
- إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين والمتضررين من القطاع السياحي وتوفير مليار جنية للمصدرين لسداد جزء من مستحقاتهم.
- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل ١٠٪ فقط من الضريبة المستحقة عليهم.
- خفض أسعار الفائدة لدي البنك المركزي ٣٪ مع إتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس المال.
- ترحيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ٦ أشهر.

---

(١) منشور بعنوان " جهود الدولة الاقتصادية لمواجهة فيروس كورونا "، ٦ ابريل ٢٠٢٠، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، لمزيد من التفصيل https://sis.gov.eg/Story/200216

- تخصيص ٥٠ مليار للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك.
- مبادرة التمويل السياحي لاستمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصاريفها الجارية بمبلغ ٥٠ مليار جنية.
- تخصيص ٢٠ مليار جنية من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية.
- وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين.

هل تعرض الأمن الغذائي أثناء فترة الجائحة للاضطراب؟

لم تتعرض مصر وفقا للبيانات والأرقام لأية أزمة فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي أثناء فترة الجائحة وتوفير السلع الضرورية بل واستدامة تقديم الدعم السلعي وذلك بالرغم من تعرض معظم الأسواق العالمية لتأثيرات سلبية سببتها لها الجائحة.

وفي تقرير صادر عن مجلس وزراء مصر [1] بنهاية عام ٢٠٢٠م والذي تناول للعديد من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة عن طريق وزارة التموين والتجارة الداخلية والمنوط بها ملف الأمن الغذائي باعتبار توفير الغذاء بتأمينه وإتاحته من أهم المتطلبات الأساسية في مواجهة الفقر خاصة أثناء اجتياح الجائحة، وذلك من خلال النقاط التالية:

- دعم السلع التموينية ورغيف الخبز بموازنة الدولة ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ بـ ٨٤.٥ مليار جنية.
- تغطية نسبة ٨٤٪ من الأسر المصرية بمنظومة البطاقات التموينية خلال عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

---

(١) لمزيد من التفصيل

- رئاسة مجلس الوزراء المصري https://www.cabinet.gov.eg
- وزارة التموين والتجارة الداخلية http://www.msit.gov.eg
- الهيئة العامة للاستعلامات https://www.sis.gov.eg

- صرف الخبز المدعم لعدد ٧١.٩٠ مليون مواطن من خلال ٢١.٥ مليون بطاقة صرف خبز.
- صرف السلع التموينية لعدد ٦٤.٣ مليون مواطن مستفيد من خلال ٢١.٤ مليون بطاقة دعم سلعي.
- استخراج ٣٩٩.٤ ألف بطاقة دعم للفئات الأولى بالرعاية ولمحدودي الدخل.
- استخراج ٥٠ ألف بطاقة تموينية جديدة للأسر المستحقة لمعاش تكافل وكرامة.
- توفير ١٧.٢ ألف فرصة عمل من خلال بعض مشروعات الوزارة وإنشاء ١٣٤٦ منفذًا جديد ضمن مشروع جمعيتي.
- زيادة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في رفع معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ، وذلك بزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧.٤ نقطة مئوية لتصبح نسبة المساهمة ٢٠.١٩٪ لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بدلاً من ١٣.٥٪ عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.
- زيادة الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٣.٥٪ لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ليصبح ٨٠٣.٢ مليار جنية مقارنة بـ ٧٠٧.٤ مليار جنية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.
- العمل على تأمين السلع الأساسية والإستراتيجية لمدد زمنية لسد الاحتياجات والطلب عليها خلال أزمة كورونا وذلك وفق الجدول التالي:

السلع الأساسية وعدد أشهر تأمينها

السلعة الأساسية	مدة تأمينها / بعدد الأشهر
القمح	٥.٥
الأرز	١١.١
السكر	٣.٢
الزيت	٤.٣
المكرونة	٥.٨
الدواجن	١٣.٤
اللحوم الحية	٢٥.٣

- زيادة نسبة توريد القمح المحلي خلال عام ٢٠٢٠ إلى نسبة ٦.١٪ بواقع ٣.٥ مليون طن مقارنة بـ ٣.٣ مليون طن بعام ٢٠١٩.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز بنسبة ١٠٠٪ مما ساهم في إيقاف استيراد الأرز خلال نفس العام.
- سد العجز في الإنتاج المحلي من اللحوم بالتعاقد على توريد ١٦.١ ألف طن من الدواجن المجمدة وتوريد ٢٨٠ ألف رس ماشية ، ٨٢٠٠ طن لحوم مجمدة، ١.٧ ألف طن من الفول.

أثر التدابير المبذولة في مواجهة الفقر أثناء الجائحة

ونتيجة لما تم اتخاذه من تدابير وإجراءات متداخلة بين جميع الأجهزة والوزارات المعنية للوقوف أمام زحف الجائحة والتأثير سلبا على معدلات الفقر بين المواطنين ومن ثم التأثير على خطوات مصر نحو التنمية المستدامة وخطة ٢٠٣٠، فتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في تقريره الأخير عن الدخل والإنفاق والاستهلاك والصادر بديسمبر ٢٠٢٠ والذي يفيد بتراجع معدلات ومستويات الفقر خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض تقدر بـ ٢.٨٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ حيث أصبحت نسبة الفقر وفقًا لمقياس الفقر القومي والذي يعنى تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية سواء للفرد أو المجتمع بـ ٢٩.٧٪ بدلا من ٣٢.٥٪ من العام الذي السابق وكما هو موضح بالشكل التالي.

تطور نسبة السكان تحت خط الفقر (مقياس الفقر القومي)

خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٠)

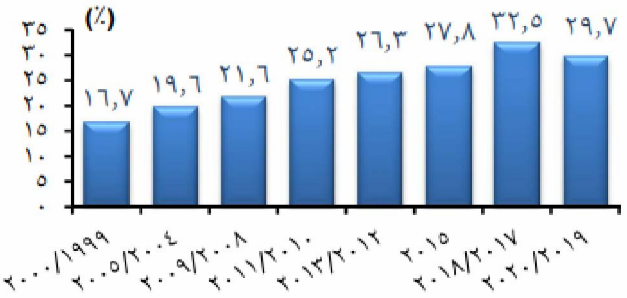

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (الدخل والإنفاق والفقر)، ديسمبر ٢٠٢٠

كما تشير دراسة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن الدخل والإنفاق والاستهلاك أيضًا إلى تراجع معدلات ما يعرف بالفقر المدقع Food Poverty Line أو ما حد كلفة البقاء على قيد الحياة بنسبة ١.٧٪ وكما هو موضح بالمخطط التالي حيث أصبحت نسبته بعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ م ٤.٥٪ مقارنة بنسبة ٦.٢٪ عن عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

تطور نسبة خط الفقر المدقع (كلفة البقاء على قيد الحياة)

خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٠)

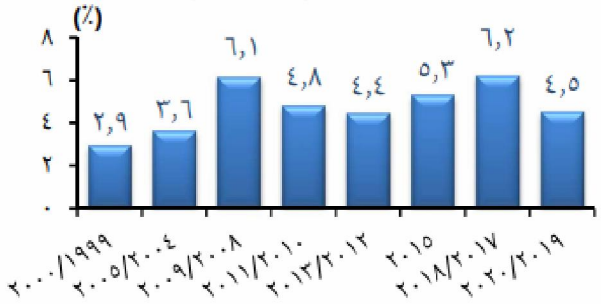

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (الدخل والإنفاق والفقر)، ديسمبر ٢٠٢٠

وفي تقرير أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء لرصد تقييم المؤسسات الدولية للوضع الاقتصادي لمصر في مواجهة كورونا ، حيث تناول التقرير ما أصدرته وكالة "فيتش سوليوشينز" حول توقعات النمو في منطقة شمال أفريقيا حيث أشادت الوكالة بالأداء الإيجابي للقطاع الاستهلاكي بمصر بل وتفرده إقليميًا ودوليًا في تحقيق أداء قوي أثناء وبعد جائحة كورونا، حيث يعكس الإنفاق الحقيقي للأسر في غالبية الأسواق العالمية تأثر سلبًا كنتيجة طبيعية للجائحة، وقد شهد الاقتصاد المصري في مقابل ذلك صمودًا وأداءً قوي أثناء الجائحة حيث زاد الإنفاق الاستهلاكي للأسر خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ١٥٪ عن سنوات ما قبل الجائحة خلال عام ٢٠١٩ .[١]

(١) لمزيد من التفصيل

ليمثل هذا الإداء للقطاع الاستهلاكي في مصر انعكاس لما تم اتخاذه من سياسات حكومية خصيصًا تلك التي وجهت لدعم الفئات المتضررة من جائحة كورونا فضلا عن التحكم النسبي في التضخم والسياسات النقدية التوسعية بما يدعم القوة الشرائية للأسر.

ومع إعلان منظمة الصحة العالمية بعدم اعتبار فيروس كورونا حالة طوارئ عالمية ونهاية إضفاء صفة الجائحة عليها بمنتصف العام الجاري ٢٠٢٣ إلا انه ووفقا لما أعلنته المنظمة ما زال هناك خطر التحور والتحول إلى أنواع جديدة لم يكتشفها العلم الحديث بعد، لتبقى برامج وتدابير الدول في مواجهة الأزمة منهجية وبرنامج عمل يمكن الاستناد عليه في حالة التكرار والعود مره أخرى لفيروس أخر لمواجهة تداعياته وخاصة تلك المتعلقة بأبعاد الفقر بتلك الدول.

لتكون مصر في هذه الحالة الطارئة قد وضعت نسق ومنهاج عمل للتصدي لتلك الظاهرة الصحية فيما يتعلق بمواجهة الفقر ونسبته على صعيد الاقتصاد القومي وان لم يكن لها تأثير في خفض نسبة هذا الفقر بين المواطنين إلا أنها قد حالت دون وقوع المزيد من الأفراد تحت وطأته وذلك فيما يخص الفترة البينية للجائحة، حيث تتحكم عدة عوامل أخري في مسألة الفقر تمثل تحديات كبري في مواجهة الاقتصاد القومي كالتعداد السكاني المتواتر بشكل كبير وكذلك تعرض العالم لموجات تضخم أثناء وعقب جائحة كورونا فضلا عن الأثار الاقتصادية الناشئة عن حرب روسيا وأوكرانيا وارتفاع ملحوظ في سلسة أسعار الحبوب باعتبارهم سلة غذاء العالم ليكون الاقتصاد المصري أمام تحديات مستدامه ومتواصلة لمكافحة الفقر والعوز بين المواطنين الأمر الذي يجعل من مرونة السياسات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها مصر أمر في غاية الأهمية لمكافحة ظواهر الفقر والمضي قدما في ملف التنمية المستدامة.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية

الخاتمة

ناقشت الدراسة الماثلة والمعنونة " التنمية المستدامة وأثر تداعيات COVID-19 على أهداف الخطة التنموية الشاملة ٢٠٣٠ وانعكاسات ذلك على اتجاهات معدلات الفقر العالمية" حيث تم تناول الدراسة من خلال أربعة مباحث متتالية يسبقهم مبحث أول كتمهيد تم عرض مفهوم التنمية المستدامة وفقا لأبعاده المختلفة وما استقرت عليه المنظمات الدولية المعنية وكذلك المراحل التاريخية لتعرف البشرية على مفهوم الاستدامة الاقتصادية المنشودة.

- أما عن المبحث الأول فقد تناول كيفية استهداف الفقر من خلال أبعاد التنمية المستدامة كالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي وكذلك البعد التقني، كما ناقش المبحث كيفية قياس الفقر وفق مؤشرات القياس المختلفة والتي تعكس حجم الفقر داخل المجتمعات المختلفة.

- وقد ناقش المبحث الثاني بدء الإعلان عن تفشي ظاهرة الفيروس محل الدراسة COVID-19 واعتبارها جائحة طبية وكيفية مطالبة الجهات والمنظمات الدولية بأهمية فرض التدابير والإجراءات وما تم نتيجة تلك الإجراءات والتدابير من تأثر وتيرة الاقتصاد العالمي والتي كان لها الأثر في تعطل سبل التنمية أثناء وجود الجائحة لينعكس ذلك على الدول والاقتصادات الناشئة وزيادة رقعة الفقر داخل تلك المجتمعات ، وكيفية تأثير ذلك عل حجم الديون وكذا التحويلات الخارجية للدول وعلى مصادر الإيرادات العامة لتلك الدول وعلى حركات التجارة الدولية والاستثمارات وقطاع النقل.

- ووفق ذلك فقد تناول المبحث الثالث بعض الأدوات والتدابير والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله كمثال وعن تجربة الدول العربية في مواجهة تلك الأزمة كمثال أخر، وكيف أثر ذلك في سبل المواجهة والمكافحة سواء للجائحة الطبية أو سواء لتقليل التبعات الاقتصادية والاجتماعية على الطبقات الأولى بالرعاية.

- لتختتم الدراسة ما قامت به مصر من تدابير وإجراءات في مواجهة الفقر أثناء فترة وجود الجائحة وذلك من خلال المبحث الرابع والذي عرض تجربة مصر وحجم القرارات التنظيمية والتشريعية منذ بدء الإعلان عن الجائحة سواء تلك الخاصة بتدابير المواجهة الطبية كهدف أولي ومن ثم تأتي مجموعة القرارات والبرامج الأخرى للحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر تضررا من وجود الجائحة لمواجهة خطر اتساع رقعة الفقر بين المواطنين بسبب التدابير التي أثرت على وتيرة المشروعات بشكل عام والصغيرة بشكل خاص.

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي انتهت اليها الدراسة

أولًا: نتائج الدراسة

في ضوء تحليل أثر تفشي جائحة كورونا على اقتصاد العالم وتعطيل مسيرة التنمية المستدامة وخطة التنمية الشاملة ٢٠٣٠ خلال فترة زمنية تقارب حتى الان للثلاث سنوات وكيفية تأثير ذلك على معدلات الفقر العالمية والتي تأثرت هي بدورها بما تم اتخاذه من قبل الدول والمجتمع الدولي بأكمله من إجراءات وتدابير بغرض المواجهة والتقليل من حدة أثار تلك الأليات، وعلى ضوء الهدف من الدراسة فقد خلصت إلى النتائج التالية:

١. أدى وجود الجائحة بسبب اللجوء لإجراءات الإغلاق العامة، لتتعرض الكيانات وخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر منها في دول العالم النامي لضغوط شديدة وتنامي حالة الركود الاقتصادي والذي أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمتوسط نسبة قدرت بـ ٣٪، ليفقد ما يعادل ٢٥٥ مليون وظيفة بدوام كامل، بالإضافة إلى زيادة فجوة الجوع بين البشر والتي كانت تتسع بالفعل قبل انتشار الوباء ولكنها زادت بمقدار ٨٣-١٣٢ مليون، وقد انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩.

٢. انخفاض قطاع المبيعات حول العالم حيث شوهد انخفاضا شديدًا، حيث أبلغت ٨٤٪ من المؤسسات والشركات عن انخفاض نسبة المبيعات بحوالي ٤٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبق الجائحة.

٣. تراجع التحويلات المالية مع انحسار أعداد المهاجرين والمغتربين، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٥٪ في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغ ١.٥ تريليون دولارًا في العام الذي سبقه.

٤. احتلال الدول الافريقية المرتبة الأعلى بين الدول حيث بارتفاع حجم الدين العام إلى أكثر من الضعف حيث أصبح ٨.٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ بدلاً من ٣.٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ أو من ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٢٩٪ في أواخر عام ٢٠١٩ ، حيث تم تصنيف ٣٣ دولة من أصل ٦٩ تحت الدول عالية المخاطر.

٥. زيادة معدلات الفقر بشكل غير مسبوق لم يشهده العالم خلال الثلاث عقود الماضية منذ الأزمة المالية الأسيوية والتي زادت معها أعداد الفقراء بمقدار ١٨ مليون شخص بعام ١٩٩٧، وبعدد ٤٧ مليون شخص بعام ١٩٩٨ ، وقد شهدت تلك المعدلات انخفاضا ملحوظ في جميع أنحاء العالم بأكثر من مليار شخص إلا أنه وبسبب تلك الجائحة أدت إلى زيادة مضطرده في أعداد الفقراء مره أخرى، حيث يقدر إجمالي عدد الفقراء الناجم عن تلك الجائحة بنحو (١١٩:١٢٤) مليون شخص بزيادة وللمرة الأولى منذ ٢٠ عام تقدر بنحو ٨٨ مليون شخص.

٦. تزايد معدلات الفقر في المنطقة العربية نتيجة ما خلفته الجائحة من ارتفاع متواتر لكلفة المعيشة، حيث يلاحظ تزايد الفقر في المنطقة خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بسنوات ما قبل الجائحة، ليعيش نتيجة لذلك أكثر من ثلث سكان المنطقة بنسب تتراوح بـ ٣٥.٣٪ تحت خط الفقر، ومن المتوقع تزايد تلك النسبة لتصل إلى نحو ٣٥.٨٪ بعام ٢٠٢٣ وبنسبة ٣٦٪ بعام ٢٠٢٤.

٧. بلغ عدد تدابير الحماية الاجتماعية بالدول العربية بـ ١٧٤ وتدرج استخدامهم بين إجراء واحد في الصومال و٢ في قطر واليمن وصولاً إلى ١٧ في البحرين و١٩ في لبنان وعدد

٢٣ في مصر، وارتفعت نسبة الأشخاص الذين شملهم برنامج الحماية الاجتماعية واحد على الأقل في البحرين ولبنان وفلسطين خلال تفشي الجائحة ولكن ما زالت تغطية الحماية الاجتماعية منخفضة في البلدان العربية حيث تحظى نسبة ٤٠٪ فقط من السكان بميزة حماية اجتماعية واحدة على الأقل، و٤٪ في الإمارات و٨٢٪ بالسعودية.

٨. صمود الاقتصاد المصري أثناء الجائحة حيث زاد الإنفاق الاستهلاكي للأسر خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ١٥٪ عن سنوات ما قبل الجائحة خلال عام ٢٠١٩ ، حيث يمثل اداء القطاع الاستهلاكي في مصر انعكاس لما تم اتخاذه من سياسات خصيصًا تلك التي وجهت لدعم الفئات المتضررة من جائحة كورونا فضلا عن التحكم النسبي في التضخم والسياسات النقدية التوسعية بما يدعم القوة الشرائية للأسر.

ثانيًا: التوصيات

١. أهمية وضع إستراتيجية متكاملة للتعامل مع الظواهر غير الاعتيادية وذلك بجعل الاقتصاد أكثر مرونة مع معطيات التدابير الخاصة بمنع انتشار الأمراض وما يتبعه من إجراءات صارمه، على ان يكون محور اهتمامها المشروعات والكيانات الخاصة والصغيرة والتي قد ينتج عنها خسارات مادية للأسر وقطاع العاملين بها وذلك لتفادي زيادة معدلات الفقر، خاصة مع توصيات منظمة الصحة العالمية والتي أشارت بأنه قد تكون أزمة كورونا قد انتهت كجائحة ولكن الأمراض والأوبئة لم تنتهي بعد.

٢. وعلى ضوء انخفاض قطاع المبيعات وتأثر الاستثمارات الأجنبية وانخفاض حجم التحويلات الخارجية حول العالم نتيجة الاغلاق وتسريح العديد من العاملين بتلك القطاعات المتأثرة، الأمر الذي يفرض على الدول ضخ المزيد من الدعم للفئات المستحقة مع ضرورة وجود بدائل غير مكلفة لوصل خطوط الإمداد بعيدا عن الإجراءات الخاصة بغلق حدود الدول أمام حركات التداول والتنقل.

٣. ضرورة دعم الاقتصاد والإنتاج داخل اقتصادات دول العالم وخاصة النامية منها حتى يكون بمقدورها العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية والمتطلبات الضرورية لفئة السكان الأكثر احتياجا تفاديا لمشاكل الفقر متعدد الأبعاد خاصة وقت الأزمات.

٤. أهمية ملف الفقر بمصر وعلاج تحدياته والتي تتمثل أهمها في الزيادة السكانية المضطردة والتي تمثل عبء مستدام أمام السياسات الاقتصادية للدولة الأمر الذي يجب معه وضع خطة الطوارئ الخاصة بمواجهة الفقر أثناء كورونا موضع تنفيذ مستمر ما بعد الجائحة خاصة في ظل وجود مستجدات على صعيد الأحداث العالمية والتي أدت بدورها إلى زيادة العبء على السياسات الاقتصادية المحلية في مواجهة تلك الأزمات المتجددة.

وأخيرا وضع ملف الفقر في أولويات خطة التنمية المستدامة لما لهذا الملف من أهمية قصوى في تحقيق الأمن الاجتماعي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مع أهمية وجود دراسة إحصائية موضوعية حديثة عن المدرجين فعليا تحت خط الفقر وفقا لمعايير تعكس نسبة الفقر الحقيقي بمصر ، لتكون هذه الدراسة اداه هامه في أيدي واضعي السياسات النقدية والمالية لتحديد رؤية الدولة في وضع منهجية علمية في مواجهة ظواهر الفقر بجوانبه المختلفة لما لهذا الملف من أهمية ليس وحسب أثناء وجود الأزمات والجوائح الطبية ولكن على الدوام لتحقيق التنمية ذات الأبعاد المستدامة .

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية

الكتب العامة والأبحاث المتخصصة

- د / احمد رمضان نعمه الله، د / محمد سيد عابد، د / ايمان عطية ناصف – النظرية الاقتصادية الكلية – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية – ٢٠٠٠

- باتر محمد على وردم – العالم ليس للبيع " مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" – الأهلية للنشر والتوزيع – لبنان – ٢٠٠٣

- سمير جعفر "التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر "دراسة حالة الجزائر"– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – جامعة محمد خضير – الجزائر – ٢٠١٨/ ٢٠١٩

- شكراني حسين – "من مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢م إلى ريو +٢٠ لعام ٢٠١٢م مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية" – مجلة بحوث عربية – مركز دراسات الوحدة العربية – العددان ٦٤:٦٣ – ٢٠١٣

- د / عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – الدار المصرية اللبنانية – ٢٠٠٤

- د / عبد الله عبد الرحمن البريدي – التنمية المستدامة " مدخل تكاملي لمفاهيم التنمية المستدامة" – العبيكان للنشر – الطبعة الاولى – ٢٠١٥

- د / عصام حسنى محمد – الفقر في مصر وإستراتيجية استهداف الفقراء – بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – العدد ٥٠٣ – السنة مائة وثلاثة – يوليو ٢٠١١

- د / عفيف عبد الحميد – فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٢:٢٠٠١ – رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر – ٢٠١٤

- د / على عبد الكريم الجابري – دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن – عمان – دار دجلة – ٢٠١٢

- ف.دوجلاس موسشيت – "مبادئ التنمية المستدامة" – ترجمة بهاء شاهين – الدار الدولية للاستثمار الثقافية – ٢٠٠٠

- د / قادري محمد الطاهر، د / الحدى نجوية – أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر – بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – العدد ٥١١ – السنة مائة وأربعه – يوليو ٢٠١٣

- د / محمد عبد العزيز عجمية، د / إيمان عطية ناصف – التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية" – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – ٢٠٠٠

- د / مسعود صديقي – المتابعة البيئية للمشروعات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر" – بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – العدد ٤٩٧ – السنة المائة – يناير ٢٠١٠

- د / مصطفي محمود عبد السلام – محاولات التنمية طبقا للإطار الإسلامي "تجارب ماليزيا، اندونيسيا، باكستان" – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثالث عشر – العدد الأول – يونيو ٢٠٠٥ – معهد التخطيط القومي

- د / هدى غيلان، د / فايق ياسين – دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة – مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية – جامعة بابل – العراق – العدد ٣٢٢ – ٢٠٠٩ ولمزيد من التفصيل على الرابط التالي

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724

الدراسات المتنوعة والتقارير

- احمد بشارة – "التنمية المستدامة" مفهومها، أبعادها، مؤشرتها – مقالة منشورة على الإنترنت بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٥ – على الرابط التالي:

http://www.masralarabia.com

- مقال بعنوان " الأهداف الإنمائية للألفية" – منشور على الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – UNHCR – ولمزيد من المعلومات الرابط التالي

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc272bb.html

- مقال بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة – مجموعه من المؤشرات والمعايير المحسوبة بموضوعية والتي توفر معلومات حول التنمية المستدامة " – على الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة والتنمية المستدامة – تونس – ولمزيد من التفصيل على الرابط التالي:

http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=128&type=98&L=2&%3BL=2

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للبيئة الاجتماعية "كوبنهاجن٦/ ١٢ مارس ١٩٩٥" – الأمم المتحدة – نيويورك مركز وثائق الأمم المتحدة (A/Conf.166/9) ولمزيد من المعلومات

http://www.un.org

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة " جوهانسبرج- جنوب إفريقيا" – ٢٦أغسطس / ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ – الامم المتحدة – نيويورك – مركز وثائق الأمم المتحدة (A/Conf.199/20) ولمزيد من المعلومات

http://www.un.org

-غونتر هاندل – إعلان مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة البشرية "إعلان ستوكهولم ١٩٧٢م وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢"

United nation, Audiovisual library of international law egal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

- منشور على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة ، ولمزيد من التفصيل مراجعة الرابط التالي

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA

- الملخص التنفيذي تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٢٢ ، تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-١٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-summary-AR-101122.pdf

- الخلاص من الفقر- مؤتمر العمل الدولي – مكتب العمل الدولي – الدورة ٩١ – ابريل ٢٠٠٣ – جينيف – الطبعة الأولي

http://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

- الهدف الأول: القضاء على الفقر ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي في الدول العربية UNDP، ولمزيد من التفصيل

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html

- منحة طوارئ لتداعيات كورونا من البنك الأفريقي للتنمية لوزارة التضامن الاجتماعي

https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=2172

- للحد من آثار جائحة كورونا: البرنامج الإنمائي بمصر يبدأ مشروعا لمواجهة كورونا مع وزارة التضامن الاجتماعي https://news.un.org/ar/audio/2021/02/1070162

- منشور بعنوان "برنامج الأغذية العالمي يطلق شراكة جديدة لدعم الأمهات والأطفال في وقت أزمة فيروس كورونا المستجد بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي"، ١٨ أغسطس ٢٠٢٠ ، الموقع الرسمي لبرنامج الأغذية العالمي، لمزيد من التفصيل

https://ar.wfp.org/news/wfp-launches-new-collaboration-to-support-mothers-and-children-in-time-of-covid-19-crisis

- منشور بعنوان "دور بنك ناصر الاجتماعي خلال ازمة فيروس كورونا المستجد"، ١٦ يونيو ٢٠٢٠، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، لمزيد من التفصيل

https://www.sis.gov.eg/Story/204726

- منشور بعنوان " جهود الدولة الاقتصادية لمواجهة فيروس كورونا "، ٦ ابريل ٢٠٢٠، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، لمزيد من التفصيل

https://sis.gov.eg/Story/200216

- تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من أثار فيروس كورونا المستجد، منشورات البنك المركزي، ابريل ٢٠٢٢

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/central-bank-of-egypts-measures-to-offset-the-impact-of-covid19_ar.pdf

التشريعات والقوانين والاتفاقيات

- الجريدة الرسمية، العدد ١٠ (مكرر)، هيئة المطابع الأميرية، ٩ مارس سنة ٢٠٢٠

- الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر)، هيئة المطابع الأميرية، ٤ مارس سنة ٢٠٢٠

- الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر) هـ، هيئة المطابع الأميرية، ١٦ مارس سنة ٢٠٢٠

- الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر) ى ـ، هيئة المطابع الأميرية،١٧ مارس سنة ٢٠٢٠

- الجريدة الرسمية، العدد ١٢ (تابع)، هيئة المطابع الأميرية،١٩ مارس سنة ٢٠٢٠

ثانياً المراجع الأجنبية

الكتب والأبحاث المتخصصة

-ADAM BEHSUDI,"Tourism-dependent economies are among those harmed the most by the pandemic", IMF,FINANCE & DEVELOPMENT , December 2020, on line https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2020/12/pdf/impact-of-the-pandemic-on-tourism-behsudi.pdf

-Klose, Jens and Tillmann, Peter. "COVID-19 and Financial Markets: A Panel Analysis for European Countries" Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, vol. 241, no. 3, 2021 https://doi.org/10.1515/jbnst-2020-0063

-Marie Christine Apedo-Amah & others, Unmasking the Impact of COVID-19 on Businesses "Firm Level Evidence from Across the World", Policy Research Working Paper 9434, the World bank Group,

Finance, Competitiveness and Innovation Global Practice, October 2020, on line by:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/399751602248069405/pdf/Unmasking-the-Impact-of-COVID-19-on-Businesses-Firm-Level-Evidence-from-Across-the-World.pdf

- Muhammad Khalilur Rahman,Md. Abu Issa Gazi,Miraj Ahmed Bhuiyan," Effect of Covid-19 pandemic on tourist travel risk and management perceptions" Published: September 1, 2021, PLOS ONE, on line by https://doi.org/10.1371/journal.pone.0256486

- PAUL BLAK &EDIVYANSHI WADHWA," 2020 Year in Review: The impact of COVID-19 in 12 charts, DECEMBER 14, 2020, on line by
https://blogs.worldbank.org/voices/2020-year-review-impact-covid-19-12-charts

الدراسات المتنوعة والتقارير

- 1500 organizations working together in the COVID Action Platform
https://www.weforum.org/our-impact/the-forum-s-covid-action-platform-over-1-000-organizations-are-working-together-in-response-to-the-pandemic

-Arab Human Development Report 2022 Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era, on line by
https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-text-AR-103122.pdf

-COVID-19 has caused the largest cut to life expectancy since WWII
https://www.weforum.org/agenda/2021/09/covid-19-pandemic-life-expectancy-health-us/

-Could COVID-19 become endemic? An expert explains what that means
https://www.weforum.org/agenda/2021/08/covid-19-endemic-expert-explains-pandemic?utm_source=facebook&utm_medium=social_scheduler&utm_term=COVID-19&utm_content=03/10/2021+09:30&fbclid=IwAR3qkc3wxwKZlexLNobMshQKRXPfylozE3qaOcsWRDeF8YjK_9RZkFjItYg

-Ending Poverty, on line by

https://www.un.org/en/global-issues/ending-poverty

- Effects of Novel Coronavirus (COVID‑19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis, Economic Development – Air Transport Bureau, International Civil Aviation Organization (ICAO), Canada 26 October 2021, on line by

https://www.icao.int/sustainability/Documents/COVID-19/ICAO_Coronavirus_Econ_Impact.pdf

-Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity, OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), 10 June 2020, on line by :

https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/evaluating-the-initial-impact-of-covid-19-containment-measures-on-economic-activity-b1f6b68b/

-European solidarity in the face of COVID-19, France Diplomacy,on line by, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/europe/news/article/european-solidarity-in-the-face-of-covid-19

-GLOBAL INVESTMENT TRENDS AND PROSPECTS, World Investment Report 2021 Investing in Sustainable Recovery, on line by Investing in Sustainable Recovery - Chapter I (unctad.org(

-Global financial markets policy responses to COVID-19, OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), March 2020, on line by: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/global-financial-markets-policy-responses-to-covid-19-2d98c7e0 /

-Global Solutions, International Partnerships, The European Investment Bank Development Report 2021, 14 Jun 2021,on line by https://www.eib.org/attachments/thematic/the_eib_development_report_2021_en.pdf

-World Resources 1992-93, Guide to Global Environment, Toward Sustainable Development, in collaboration with The United Nations

Environment Program and The United Nations Development Program, on line BY http://www.wri.org/publication/world-resources-1992-93

-World Development Indicators 2016, Featuring the Sustainable Development Goals, Highlights: Featuring the Sustainable Development Goals Extracted from the full version of WDI 2016, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, on line by :

http://databank.worldbank.org/data/download/site-content/wdi-2016-highlights-featuring-sdgs-booklet.pdf

-Impact of the COVID-19 Pandemic on the Labor Market in the Occupied Palestinian Territory: A Forecasting Model Assessment, International Labor Organization, September 2020 ،

on line by: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774731.pdf

-International Debt Statistics (IDS) 2022, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, on line by
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36289/9781464818004.pdf

-INTERGOVERNMENTAL GROUP OF TWENTY-FOUR ON INTERNATIONAL MONETARY AFFAIRS AND DEVELOPMENT, April 14, 2020, on line by
https://www.g24.org/wp-content/uploads/2020/04/G-24-Communique-Final-Spring-Meetings-2020.pdf?fbclid=IwAR2aDGhh-lD_wdXO0DceQgmdrFc9ZCEGvYP9dfxri5NHh7fcqQGoY2UO99Y

-Sustainable development report shows devastating impact of COVID, ahead of 'critical' new phase, United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), 6 July 2021
https://www.un.org/africarenewal/news/sustainable-development-report-shows-devastating-impact-covid-ahead-%E2%80%98critical%E2%80%99-new-phase

-Social and Economic Consequences of COVID-19, e European Parliament, Requested by the COVI committee, Policy Departmentfor Economic, March 2023,on line by

https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2023/740071/IPOL_STU(2023)740071_EN.pdf

-The impact of the coronavirus (COVID-19) crisis on development finance. OECD Policy Responses to Coronavirus,24 June 2020, on line by : https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b /

-The impact of the coronavirus (COVID-19) crisis on development finance, OECD Policy Responses to Coronavirus, 24 June 2020, on line by
https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b /

- TOURISM AND COVID-19 – UNPRECEDENTED ECONOMIC IMPACTS, Secretary-General's Policy Brief on Tourism and COVID-19, UNTWO ,on line by
https://www.unwto.org/tourism-and-covid-19-unprecedented-economic-impacts

-Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, WTO,8 April 2020, on line by
https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm

-Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: Looking back at 2020 and the outlook for 2021, on line by :
https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021

-World Investment Report 2021 "Investing in Sustainable Recovery", United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)
on line by:
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_en.pdf?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=nui

-What is COVID-19,on line by
https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

ثالثًا المواقع الإلكترونية الهامة ذات الصلة

- الأمم المتحدة www.un.org
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان www.unhcr.org
- البنك الدولي http://www.worldbank.org
- البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg
- الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.eg
- البرلمان الأوروبي www.europarl.europa.eu
- الباروميتر العربي www.arabbarometer.org/ar
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (hdr.undp.orgUNDP)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدول العربية www.arabstates.undp.org
- بيانات وإحصائيات منظمة الصحة العالمية covid19.who.int
- رئاسة مجلس الوزراء المصري www.cabinet.gov.eg
- صندوق النقد الدولي www.imf.org
- منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org
- منظمة العمل الدولية www.ilo.org
- منظمة الصحة العالمية www.who.int
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية https://unctad.org
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.oecd.org
- منظمة التجارة العالمية www.wto.org
- وزارة القوى العاملة www.manpower.gov.eg
- وزارة التضامن الاجتماعي www.moss.gov.eg
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية mped.gov.eg

- وزراه التموين والتجارة الخارجية www.msit.gov.eg
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة – تونس www.environnement.gov.tn

References:

alkutub aleama wal'abhath almutakhasisa:

• d / ahmad ramadan naeamah allah, d / muhamad sayid eabid, d / ayman eatiat nasif - alnazariat alaiqtisadiat alkuliyat - qism alaiqtisad - kuliyat altijarat - jamieat alaiskandariat - 2000

• batir muhamad ealaa waradm - alealam lays lilbaye "makhatir aleawlamat ealaa altanmiat almustadamati" - al'ahliat lilnashr waltawzie - lubnan - 2003

• smir jaefar "altanmiat almustadamat wastiratijiaat tatbiqiha fi aljazayir "dirasat halat aljazayir"- kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariat waeulum altaysir - jamieat muhamad khudayr - aljazayir - 2018/2019

• shakrani husayn - "man mutamar stukhulm 1972m 'iilaa riu +20 lieam 2012m madkhal 'iilaa taqyim alsiyasat albiyiyat alealamiati" - majalat buhuth earabiat - markaz dirasat alwahdat alearabiat - aleuddan 63:64 - 2013

• d / eadil almahdi - eawlamat alnizam alaiqtisadii alealamii wamunazamat altijarat alealamiat - aldaar almisriat allubnaniat - 2004

• d / eabd allah eabd alrahman albaridi - altanmiat almustadama " madkhal takamuliun limafahim altanmiat almustadamati" - aleabikan lilnashr - altabeat alawlaa - 2015

• d / eisam husnaa muhamad - alfaqr fi misr wa'iistratijiat aistihdaf alfuqara' - bahth manshur bimajalat misr almueasirat - aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii walaihisa' waltashrie - aleadad 503 - alsanat miayat wathalathat - yuliu 2011

• d / eafif eabd alhumayd - faeaaliat alsiyasat aldaribiat fi tahqiq altanmiat almustadama "dirasat halat aljazayir khilal alfatrat 2001:2012 - risalat majistir - kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariat waeulum altaysir - jamieat farahat eabaas - stif - aljazayir - 2014

• d / ealaa eabd alkarim aljabirii - dawr aldawlat fi tahqiq altanmiat albashariat almustadamat fi misr wal'urduni - eamaan - dar dijlat - 2012

• f.dujlas musshit - "mabadi altanmiat almustadamati" - tarjamat baha' shahin - aldaar alduwliat lilaistithmar althaqafiat - 2000

• d / qadiri muhamad altaahir, d / alhadaa najawiat - 'ahamu muashirat altanmiat almustadamat fi aljazayir - bahath manshur bimajalat misr almueasirat - aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii walaihisa' waltashrie - aleadad 511 - alsanat miayat wa'arbaeuh - yuliu 2013

• d / muhamad eabd aleaziz eajmiata, d / 'iiman eatiat nasif - altanmiat alaiqtisadia "dirasat nazariat watatbiqiatun"- qism alaiqtisad - kuliyat altijarat - jamieat al'iiskandariat - 2000

• d / maseud sadiqi - almutabaeat albiyiyat lilmashrueat ka'adaat litahqiq altanmiat almustadama "dirasat halat aljazayir"- bahth manshur bimajalat misr almueasirat - aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii walaihisa' waltashrie - aleadad 497 - alsanat almiayat - yanayir 2010
• d / mustafi mahmud eabd alsalam - muhawalat altanmiat tibqan lil'iitar al'iislamii "tajarib malizya, andunisya, bakistan"- almajalat almisriat liltanmiat waltakhtit - almujalad althaalith eashar - aleadad al'awal - yuniu 2005 - maehad altakhtit alqawmii
• d / hudaa ghilan, d / fayq yasin - dirasat tahliliat li'ahami muashirat altanmiat almustadamat fi albuldan alearabiat walmutaqadimat - majalat kuliyat al'iidarat walaiqtisad lildirasat alaiqtisadiat - jamieat babil - aleiraq - aleadad 322 - 2009 walimazid min altafsil ealaa alraabit altaali
• http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724

aldirasat almutanawiea waltaqarir:

• ahamad bisharat - "altanmiat almustadamatu" mafhumaha, 'abeadiha, muashiratuha - maqalat manshurat ealaa al'iintarnit bitarikh 29/10/2015 - ealaa alraabit altaali:
http://www.masralarabia.com
• maqal bieunwan " al'ahdaf al'iinmayiyat lil'alfiati" - manshur ealaa almawqie al'iilikturunii lilmufawadiat alsaamiat lil'umam almutahidat lishuuwn allaajiiyn - UNHCR - walimazid min almaelumat alraabit altaali
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc272bb.html
• maqal bieunwan "muashirat altanmiat almustadamat - majmueuh min almuashirat walmaeayir almahsubat bimawdueiat walati tuafir maelumat hawl altanmiat almustadama " - ealaa almawqie al'iiliktrunii liwizarat albiyat waltanmiat almustadamat - tunis - walimazid min altafsil ealaa alraabit altaali:
http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=128&type=98&L=2&%3BL=2
• taqrir mutamar alqimat alealamiu lilbiyat alaijtimaeia "kubinhajin6/12 mars 1995" - al'umam almutahidat - niuyurk markaz wathayiq al'umam almutahida (A/Conf.166/9) walimazid min almaelumat http://www.un.org
• taqrir mutamar alqimat alealamiu liltanmiat almustadama " juhanisbirj-janub 'iifriqya" - 26'aghustus / 4 sibtambar 2002 - alamam almutahidat - niuyurk - markaz wathayiq al'umam almutahida (A/Conf.199/20) walimazid min almaelumat
http://www.un.org

• ghuntar handil - 'iielan mutamar alamam almutahidat bishan albiyat albasharia "'iielan stukhulm 1972m wa'iielan riu bishan albiyat waltanmiat 1992" United nation, Audiovisual library of international law egal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf
• manshur ealaa almawqie al'iiliktrunii lil'umam almutahidat , walimazid min altafsil murajaeat alraabit altaali
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/
• mash altatawurat alaiqtisadiat walaijtimaeiat fi almintaqat alearabiat 2021-2022 , al'umam almutahidat , allajnat alaiqtisadiat walaijtimaeiat ligharb 'asya ESCWA
• almulakhas altanfidhiu taqrir altanmiat alansaniat alearabiat lileam 2022 in, taezim alfuras litaeaf yashmal aljamie wayueaziz alqudrat ealaa muajahat al'azamat fi hiqbat ma baed kufid-19, barnamaj al'umam almutahidat al'iinmayiyi
https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-summary-AR-101122.pdf
• alkhalas min alfaqar- mutamar aleamal alduwalii - maktab aleamal alduwalii - aldawrat 91 - abril 2003 - jinif - altabeat al'awli
http://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf
• alhadaf al'awala: alqada' ealaa alfaqr , barnamaj alamam almutahidat al'iinmayiyi fi alduwal alearabiat UNDP, walimazid min altafsil
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html
• manahat tawari litadaeiat kuruna min albank al'afriqii liltanmiat liwizarat altadamun alaijtimaeii
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=2172
• llhadi min athar jayihat kuruna: albarnamaj al'iinmayiyu bimisr yabda mashruean limuajahat kurwna mae wizarat altadamun alaijtimaeii
https://news.un.org/ar/audio/2021/02/1070162
• manshur bieunwan "barnamaj al'aghdhiat alealamiu yutliq shirakatan jadidatan lidaem al'umahat wal'atfal fi waqt 'azmat fayrus kuruna almustajidi bialtaeawun mae wizarat altadamun alaijtimaeii", 18 'aghustus 2020 , almawqie alrasmii libarnamaj al'aghdhiat alealamii, limazid min altafsil
https://ar.wfp.org/news/wfp-launches-new-collaboration-to-support-mothers-and-children-in-time-of-covid-19-crisis
• manshur bieunwan "dur bank nasir alaijtimaeii khilal azimat fayrus kuruna almustajda", 16 yuniu 2020, almawqie alrasmia lilhayyat aleamat lilaistielamati, limazid min altafsil
https://www.sis.gov.eg/Story/204726

• manshur bieunwan " juhud aldawlat alaiqtisadiat limuajahat fayrus kuruna ", 6 abril 2020, almawqie alrasmii lilhayyat aleamat lilaistielamati, limazid min altafsil
https://sis.gov.eg/Story/200216
• taelimat wa'iijra'at albank almarkazii lilhadi min 'athar fayrus kuruna almustajda, manshurat albank almarkazi, abril 2022
https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/central-bank-of-egypts-measures-to-offset-the-impact-of-covid19_ar.pdf

altashrieat walqawanin waliaitifaqiaat:

• aljaridat alrasmiati, aleadad 10 (mkarri), hayyat almatabie al'amiriati, 9 maris sanat 2020
• aljaridat alrasmiati, aleadad 11 (mkarri), hayyat almatabie al'amiriati, 4 maris sanat 2020
• aljaridat alrasmiati, aleadad 11 (mkarri) ha, hayyat almatabie al'amiriatu, 16 maris sanat 2020
• aljaridat alrasmiat, aleadad 11 (mkarri) a , hayyat almatabie al'amiriatu,17 maris sanat 2020
• aljaridat alrasmiati, aleadad 12 (tabiea), hayyat almatabie al'amiriatu,19 maris sanat 2020

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة ٨٦٩
أهمية البحث ٨٧٠
أهداف البحث ٨٧١
إشكالية الدراسة ٨٧١
منهج البحث ٨٧٢
خطة البحث ٨٧٣
المبحث التمهيدي ماهية التنمية المستدامة وأهميتها ٨٧٤
المطلب الأول مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده المتنوعة ٨٧٤
المطلب الثاني المراحل التاريخية لتطور التنمية المستدامة ٨٧٧
المبحث الأول التنمية المستدامة واستهداف القضاء على الفقر ٨٨٢
المطلب الأول أبعاد التنمية المستدامة المختلفة ٨٨٣
المطلب الثاني استهداف الفقر والقضاء عليه ٨٨٥
المبحث الثاني جائحة COVID-19 وخطط التنمية المستدامة ٨٩٣
المطلب الأول ظهور الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ٨٩٤
المطلب الثاني تداعيات الجائحة على اقتصادات الدول ٩٠٨
المبحث الثالث أدوات القضاء على الفقر دوليا في ظل الجائحة ٩١٧
المطلب الأول دول الإتحاد الأوروبي وتدابير المواجهة ٩١٨
المطلب الثاني الدول العربية ومواجهة أثار كورونا ٩٢٣
المبحث الرابع تدابير مواجهة الفقر المقترن بالجائحة في مصر ٩٣٢
المطب الأول إجراءات وتدابير مصر الوقائية في مواجهة الأزمة ٩٣٢
المطلب الثاني التدابير الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الفقر ٩٣٨
الخاتمة ٩٤٧
أولًا: نتائج الدراسة ٩٤٨
ثانيًا: التوصيات ٩٥٠
قائمة المراجع ٩٥٢
REFERENCES: ٩٦٣
فهـــــرس الموضوعـــــات ٩٦٧